

القراءات القرآنية

في تفسير التحرير والتنوير

للشيخ محمد الطاهر ابن عاشور (ت. 1393هـ/1973م)

د. فتحي العبيدي

جامعة الزيتونة - تونس -

المقدمة

الحمد لله ربّ العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً، وبعد فلقد سررت لما اقترح بعض الزملاء الأفاضل في جامعة الزيتونة تنظيم ندوة علمية حول أعلام الزيتونة، وذلك لسببين: أولهما : أهمية وفوائد التعريف بدور علماء الزيتونة في خدمة العلوم الشرعية، والنهضة الفكرية والإصلاحية الحديثة. وثانيهما : توفير فرصة كنت انتظرها لأساهم مع الإخوة الباحثين لدراسة بعض آثار المصنفين في التفسير من شيوخ الزيتونة، وكان في نيّتي أن أتناول البحث في موضوع من الموضوعات من خلال تفسير التحرير والتنوير لشيخ الإسلام محمد الطاهر ابن عاشور، الذي تعود علاقتي به إلى السبعينات من القرن الماضي - القرن العشرين - عند صدور الأجزاء الأولى منه عن الشركة التونسية للتوزيع، وكنت حينذاك تلميذاً بالمرحلة الأولى من التعليم الثانوي، وكنت مغرماً بالمطالعة، وقد اقتنيت بعض الأجزاء من هذا التفسير، وعكفت على مطالعتها، ولم أكن أفهم منه إلا القليل، ورغم ذلك فقد كنت أحسنَ بقيمته العلميّة، وأجدني معجباً أيّما إعجاب بهذا العلم الفذّ منذ ذلك الوقت.

وقد تتلمذت على شخيना الإمام ابن عاشور من خلال تأليفه النافعة والعميقة في جميع مراحل تعليمي. وبعد انتدائي للتدريس بجامعة الزيتونة، وإسناد الإدارة مادة التفسير إليّ، كنت أعتمد تفسير التحرير والتنوير بالدرجة الأولى، رغم أن الطلبة يستثقلونه

ويهابونه، ولم أعبأ بموقفهم هذا، وكنت أحثهم على الاجتهاد في دراسته، وتذليل العقبات التي تحول دون الاستفادة من كنوزه، وأنصحهم بالصبر على صعوبته حتى يجنوا أحسن ثماره، ويحوزوا أفضل أفكاره.

واستقر رأيي على اختيار موضوع "القراءات" في هذا التفسير العظيم، وذلك لأنني لم أر من الباحثين من أفرد هذا الموضوع بالدراسة رغم أنه جدير بها. وسأعمل في هذا البحث الوجيز على تسليط الأضواء على القراءات في تفسير التحرير والتنوير، محاولا الإجابة على التساؤلات التالية :

- ما هو موقف الشيخ ابن عاشور من القراءات عموما، وما هو رأيه في علاقة القراءات بالتفسير؟

- ما هو موقف الشيخ ابن عاشور من ضوابط قبول القراءات ؟

- ما هو رأي الشيخ ابن عاشور في معنى الأحرف السبعة ؟

- هل طبق الشيخ ابن عاشور المنهج الذي رسمه لنفسه في معالجة القراءات أثناء التفسير؟

- كيف اعتنى الشيخ ابن عاشور بتوجيه القراءات في تفسيره ؟

- هل كان الشيخ ابن عاشور مجرد ناقل في مجال القراءات، أم أن له إضافة علمية؟

وقد قسمت البحث إلى مقدمة وتمهيد ومبحثين وخاتمة. عرّفت في التمهيد بالمفسر الشيخ الإمام محمد الطاهر ابن عاشور تعريفا وجيزا، كما عرّفت بتفسيره التحرير والتنوير، وعرّفت أيضا بالقراءات القرآنية.

وخصّصت المبحث الأول للجانب النظري، أي القراءات من خلال المقدمة السادسة من مقدمات التفسير، وتناولت في المبحث الثاني الجانب التطبيقي، أي القراءات في تفسير التحرير والتنوير.

وحددت في الخاتمة النتائج التي توصلت إليها في هذا البحث.

وأسأل الله تعالى أن يجازي عنا شيخنا العزيز الأستاذ الإمام محمد الطاهر ابن عاشور أحسن الجزاء، وأن يرحمه رحمة واسعة، إنه سميع مجيب.

أ- التعريف بالمفسر الشيخ محمد الطاهر ابن عاشور :

هو محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور، ينتمي إلى أسرة تونسية أندلسية الأصل.

ولد بالمرسى سنة 1296هـ/1879م بقصر جدّه للأم محمد العزيز بوعتور (ت1325هـ/1907م). وبدأ حياته العلميّة بحفظ القرآن العظيم ومجموعة من المتون ومبادئ العلوم في المرحلة الابتدائية، ثم التحق بجامع الزيتونة ودرس علوم الشريعة والعربية. ومن أبرز شيوخه جدّه للأم الشيخ بوعتور المذكور، و عمر بن الشيخ (ت.1329هـ/1911م)، وسالم بوحاجب (ت.1343هـ/1924م).

وأحرز على شهادة التطويع سنة 1317هـ/1899م وبدأ التدريس بالجامع الأعظم، ثم تولى خطة مدرس من الطبقة الثانية سنة 1320هـ/1903م، ثم ارتقى إلى الطبقة الأولى سنة 1324هـ/1905م، وانتدب أيضا للتدريس بالمدرسة الصادقية سنة 1321هـ/1904م، وتولى عدة خطط أخرى منها : خطة القضاء المالكي سنة 1331هـ/1913م، وخطة الإفتاء المالكي سنة 1341هـ/1923م، وخطة مشيخة الإسلام المالكية، ومشيخة الجامع الأعظم سنة 1351هـ/1932م.

وعين عضوا بمجمع اللغة العربية بدمشق (اسمه القديم : المجمع العلمي العربي) سنة 1375هـ/1955م وتوفي رحمه الله تعالى بالمرسى سنة 1393هـ/1973م.

وقد ترك لنا الشيخ ابن عاشور عددا هاما من المؤلفات القيمة، منها :

- تفسير التحرير والتنوير.
- مقاصد الشريعة الإسلامية.
- النظر الفسيح عند مضايق الأنظار في الجامع الصحيح.
- كشف المغطى من المعاني والألفاظ الواقعة في الموطأ.
- أصول النظام الاجتماعي في الإسلام.

- أليس الصبح بقریب.

وله عدد هام من المقالات في بعض الدوريات والمجالات والصحف، مثل المجلة الزيتونية، ومجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، ومجلة المنار، وجريدة النهضة، ومجلة الهداية الإسلامية، التي كانت تصدر بمصر فيما بين سنة 1347هـ/1928م وسنة 1374هـ/1954م، وكان مديرها الشيخ محمد الخضر حسين (ت. 1377هـ/1958م)، وقد قام الباحث علي الرضا الحسيني بجمع مقالات الشيخ ابن عاشور من هذه المجلة، ونشرتها الدار الحسينية للكتاب سنة 1422هـ/2001م.

يقول حفيد الشيخ ابن عاشور الأستاذ د. محمد العزيز ابن عاشور، منوهاً بخصاله ومنزلته العلمية : "لا شك أن محمداً الطاهر ابن عاشور من أبرز علماء الزيتونة لا في عصره فحسب، بل وفي العصور السابقة، كما أنه من ألمع علماء الإسلام لما اتصف به من حدة ذكاء وتعمق في العلوم الدينية واللغوية والأدبية، ومن اعتماد على العقل والنقد، مع تثبت ومقارنة في البحث. وكانت هذه الصفات مدعمة بمثابرة نادرة، وقدرة ممتازة على العمل الفكري، وعزيمة على الإنجاز والإتمام معززة بوضوح وتصميم المنهج، وبلاغة كبيرة في التحرير والخطابة. فلا ريب حينئذ في كونه ينتمي إلى أرفع طبقة من علماء الإسلام، طبقة المفكرين المجددين المعتمدين على العقل والاجتهاد."¹

¹ مقال بعنوان الشيخ محمد الطاهر ابن عاشور (1879-1973) منشور بدائرة المعارف التونسية، الكراس 1990/1 (من ص 40 إلى ص 46).

وانظر ترجمة الشيخ ابن عاشور في المراجع الآتي ذكرها :

- د. الغالي (بلقاسم)، من اعلام الزيتونة، شيخ الجامع الأعظم محمد الطاهر ابن عاشور حياته وأثاره. دار ابن حزم، بيروت، ط 1، 1417هـ-1996م.
- الطباع (إياد خالد)، محمد الطاهر ابن عاشور علامة الفقه وأصوله والتفسير وعلومه. دار القلم، دمشق، ط 1، 1426هـ-2005م.
- مجموعة مقالات حول حياة الشيخ ابن عاشور في مجلة جوهر الإسلام، السنة 10، العدد : 3-4، 1398هـ-1978م.

ب- التعريف بتفسير "التحرير والتنوير" :

فسّر الشيخ ابن عاشور القرآن الكريم تفسيراً كاملاً سماه : "تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد"، واختصر هو نفسه هذا الاسم تحت عنوان "تفسير التحرير والتنوير".

وأشهر ما عُرف به الشيخ ابن عاشور تفسيره للقرآن العظيم، وقد طغى هذا الجانب على الجوانب العلمية الأخرى الهامة كمقاصد الشريعة وعلم الحديث.

وهذا التفسير كان في الأصل دروساً ألقاها المؤلف في جامع الزيتونة بتونس، وظلّ ينشرها تباعاً في المجلة الزيتونية.²

وقد استغرق هذا التأليف قرابة الأربعين عاماً من العمل المتواصل، وقد بذل فيه الشيخ ابن عاشور "الجهد في الكشف عن نكت من معاني القرآن وإعجازه خلت عنها التفاسير، ومن أساليب الاستعمال الفصيح ما تصبو إليه همّ المحرّرين، بحيث ساوى هذا التفسير على اختصاره مطولات القماطير، ففيه أحسن ما في التفاسير، وفيه أحسن مما في التفاسير".³

ويعتبر تفسير التحرير والتنوير موسوعة معارف دينوية وأخروية، وقد أتى فيه الشيخ ابن عاشور رحمه الله بالجديد، بحيث لم يكرّر أقوال السابقين، بل أتى بأفكار أصيلة واجتهادية، ويبدو في تفسيره معلقاً وناقداً ومجتهداً.

ويمكن تصنيف هذا التفسير ضمن المدرسة البلاغية، فهو تفسير بلاغي بالدرجة الأولى، وقد اعتنى بفنّ دقائق البلاغة أيّما عناية.

كما اهتمّ الشيخ ابن عاشور ببيان تناسب اتصال الآيات بعضها ببعض، واستدرك على فخر الدين الرازي (ت. 606هـ/1209م) في تفسيره مفاتيح الغيب، وعلى برهان الدين البقاعي (ت. 885هـ/1480م) في كتابه "نظم الدرر في تناسب الآي والسور" ما قصّراً في بيانه وتحليله من وجوه المناسبات بين الآي.

وهذا إضافة إلى تحقيق معاني المفردات في اللغة العربية بضبط خلت عن ضبط كثير منه المعاجم اللغوية.

² الغالي، شيخ الجامع الأعظم : 75-76.

³ التحرير والتنوير : 8/1.

والملاحظ أن الشيخ ابن عاشور قدّم لتفسيره بعشر مقدّمات هامّة، منها المقدّمة السادسة في القراءات (13ص)، وهي التي سنركز الدراسة عليها في هذا البحث.

ج- التعريف بالقراءات القرآنية :

القراءات جمع قراءة، وللفظ قراءة في الاصطلاح مدلولات متعدّدة منها :

(1) العرض والاستظهار.

(2) قراءة خاصة لكلمة واحدة من القرآن الكريم، أو لقسم معيّن منه، مثل قراءة عاصم لقوله تعالى (مالك) (الفاتحة : 4) بإثبات الألف.

(3) قراءة خاصة لكلّ القرآن الكريم، مثل قراءة نافع، وقراءة حمزة.

(4) ما اتفقت عليه الروايات والطرق عن إمام من أئمة القراءة في حرف من حروف القرآن.⁴

وفنّ القراءات هو "فنّ يعرف به كيفيّة النطق بكلمات القرآن بواسطة التلقي والمشافهة، حسبما نقله القراء واتفقوا عليه أو اختلفوا فيه، مع ردّ كلّ وجه لناقله".⁵

وموضوعه كلمات القرآن الكريم من حيث كيفيّة النطق وطرق الأداء.

وفائدته صيانة القرآن الكريم عن التحريف، والعلم بوجوه القراءات الواردة عن النبيّ صلى الله عليه وسلم عن ربّ العالمين، والتمييز بين ما تجوز القراءة به وما لا تجوز القراءة به.

وهو من العلوم الواجب تعلمها وتعليمها على الكفاية. بحيث إذا قام به البعض من المسلمين سقط الطلب عن بقيّتهم.⁶

⁴ العبيدي، الجمع بالقراءات المتواترة : 22-23.

⁵ م، ن : 28.

⁶ م، ن : 29-30.

المبحث الأول : الجانب النظري

القراءات من خلال المقدمة السادسة

أ- عرض وتعليق :

بدأ الشيخ ابن عاشور هذه المقدمة بالتأكيد على أهمية موضوع القراءات، وارتباطه الوثيق بالتفسير، وذلك ليبرز للقارئ ذكره للقراءات المختلفة عند التفسير، يقول الشيخ :

"لولا عناية كثير من المفسرين بذكر اختلاف القراءات في ألفاظ القرآن حتى في كفيات الأداء، لكنت بمعزل عن التكلم في ذلك لأن علم القراءات علم جليل مستقل قد خصّ بالتدوين والتأليف، وقد أشبع فيه أصحابه وأسهبوا بما ليس عليه مزيد، ولكني رأيتني بمحل الاضطرار إلى أن ألقى عليكم جملا في هذا الغرض، تعرفون بها مقدار تعلق اختلاف القراءات بالتفسير..."⁷

ومن خلال هذا التقديم نلاحظ أن الشيخ رحمه الله يحسن تعيين الإطار العام للموضوع الذي يروم طرقة، ونلمس فيه روح المعلم والأستاذ الذي يريد إفادة تلميذه، والأخذ بيده ليخوض معه في تفاصيل الموضوع، والذي يحرص من أجله على كشف الغموض وإزالة الالتباس.

ثم شرع الشيخ ابن عاشور في بيان صلة القراءات بالتفسير، فقرر وجود حالتين للقراءات إحداها لا ارتباط لها بالتفسير بأي وجه من الوجوه، والثانية لها ارتباط به من عدة جهات.

أما الحالة الأولى : "فهي اختلاف القراء في وجوه النطق بالحروف والحركات، كمقادير المد والإمالات والتخفيف والتسهيل والتحقيق والجر والهمس والغنة، مثل

⁷ التحرير والتنوير : 51/1.

"عذابي" بسكون الياء و"عذابي" بفتحها، وفي تعدّد وجوه الإعراب مثل "حتى يقول الرسول" بفتح لام "يقول" وضمّها.⁸

ويقصد الشيخ بالحالة الأولى ما يعرف عند القراء بأصول القراءات، وهي الأحكام المطردة التي يكثر دورها في السور ويجري القياس عليها في كلّ القرآن.⁹ ويعلق الشيخ ابن عاشور على هذه الحالة بقوله: "وهذا غرض مهم جداً لكنه لا علاقة له بالتفسير لعدم تأثيره في اختلاف معاني الآي".¹⁰

وأما الحالة الثانية: "فهي اختلاف القراء في حروف الكلمات مثل "مالك يوم الدين" و"ملك يوم الدين" - و"ننشرها" - و"ننشزها" - و"ظنوا أنهم قد كذبوا" - بتشديد الذال - أو قد "كذبوا" بتخفيفه، وكذلك اختلاف الحركات الذي يختلف معه معنى الفعل كقوله "ولما ضرب ابن مريم مثلاً إذا قومك منه يصدون" قرأ نافع بضم الصاد وقرأ حمزة بكسر الصاد، فالأولى بمعنى يصدون غيرهم عن الإيمان، والثانية بمعنى صدودهم في أنفسهم وكلا المعنيين حاصل منهم".

ويقصد الشيخ بالحالة الثانية ما يعرف عند القراء بفرش الحروف، وهو ما يقلّ دوره من حروف القراءات المختلف فيها بين القراء¹¹، وذلك بالنسبة إلى خصوص ما يتغيّر المعنى باختلافه من القراءات، فمعلوم أن فرش الحروف على قسمين، أحدهما ما لا يتغيّر المعنى باختلافه، مثل اختلاف القراء في قراءة (وهو) (البقرة: 85) بين ضمّ الهاء وإسكانها.¹² وثانيهما ما يتغيّر المعنى باختلافه، مثل اختلاف القراء في قراءة (فتلقى آدم من ربه كلمات) (البقرة: 37) بين نصب (آدم) ورفع (كلمات) من جهة، ورفع (آدم) ونصب (كلمات) من جهة أخرى.¹³ ثم يعلق الشيخ ابن عاشور على هذه الحالة بقوله:

⁸ التحرير و التتوير : 51/1.

⁹ المارغني، النجوم الطوالع : 14.

¹⁰ التحرير و التتوير : 55/1.

¹¹ ابن القاصح، سراج القارئ المبتدي: 148.

¹² قرأ قالون والبصري والكسائي وأبو جعفر بإسكان الهاء والباقون بالضمّ (راجع، القراءات العشر المتواترة : 13).

¹³ قرأ المكي بنصب ﴿آدم﴾ ورفع ﴿كلمات﴾، والباقون برفع ﴿آدم﴾ ونصب ﴿كلمات﴾، (راجع، م، ن : 6).

"وهي من هذه الجهة لها مزيد تعلق بالتفسير لأن ثبوت أحد اللفظين في قراءة قد يبين المراد من نظيره في القراءة الأخرى، أو يثير معنى غيره، ولأنّ اختلاف القراءات في ألفاظ القرآن يُكثر المعاني في الآية الواحدة نحو حتى (يَطْهَرْنَ) بفتح الطاء المشددة والهاء المشددة، وبسكون الطاء وضمّ الهاء مخففة، ونحو (لامستم النساء) "ولمستم النساء"، وقراءة (وجعلوا الملائكة الذين هم عند الرحمن إناثاً) مع قراءة (الذين هم عباد الرحمن)."¹⁴

ويرى الشيخ أنه يجب على المفسر بيان اختلاف القراءات المتواترة، ويعلل ذلك بأنّ في اختلافها توفيراً لمعاني الآية في الغالب، وهذا باعتبار أن تعدد القراءات يقوم مقام تعدد كلمات القرآن.

وأشار الشيخ إلى علاقة القراءات باللهجات السائدة في جزيرة العرب عند نزول القرآن الكريم، وذكر شيئا من تاريخ المصحف الشريف خاصة في عهد سيّدنا عثمان بن عفان رضي الله عنه.

كما فصل الشيخ القول في شروط القراءة الصحيحة قائلا : من أجل ذلك اتفق علماء القراءات والفقهاء على أن كلّ قراءة وافقت وجها في العربية ووافقت خط المصحف - أي مصحف عثمان - وصحّ سند راويها؛ فهي قراءة صحيحة لا يجوز ردّها، قال أبو بكر ابن العربي: ومعنى ذلك عندي أن تواترها تبع لتواتر المصحف الذي وافقته وما دون ذلك فهو شاذ، يعني وأن تواتر المصحف ناشئ عن تواتر الألفاظ التي كتبت فيه".¹⁵

ويؤكد الشيخ على شرط صحّة السند بقوله :

"وأما صحّة السند الذي ثروى به القراءة لتكون مقبولة فهو شرط لا محيد عنه إذ قد تكون القراءات موافقة لرسم المصحف وموافقة لوجوه العربية لكنها لا تكون مروية بسند صحيح، كما ذكر في المزهري أن حماد بن الزبير قرأ " إلا عن موعة وعدها أباه" بالباء الموحدة وإنما هي "إياه" بتحّية، وقرأ "بل الذين كفروا في غرة" بغين معجمة وراء مهملة وإنما هي "عزة" بعين مهملة وزاي، وقرأ "لكل امرئ

¹⁴ التحرير والتنوير : 55/1.

¹⁵ التحرير و التنوير : 53/1.

منهم يومئذ شأن يُغنيهِ بعين مهملّة، وإنما هي "يغنيهِ" بغين معجمة، ذلك أنه لم يقرأ القرآن على أحد وإنما حفظه من المصحف.¹⁶

والذي دعا العلماء إلى وضع هذه الشروط هو كثرة الاختلاف بين القراء، وانتشار قلة الضبط لديهم، فوضعوا هذا الضابط حتى يتميّز صحيح القراءات من سقيمها.¹⁷ وقد اشترط جمهور العلماء التواتر في سند القراءات المقبولة، وخالفهم الشيخ ابن عاشور رحمه الله، معتبراً أن هذه الشروط إنما وضعت للقراءة إذا كانت غير متواترة عن النبي صلى الله عليه وسلم بأن كانت صحيحة السند، ولكنها لم تبلغ حدّ التواتر، واعتبرها بمنزلة الحديث الصحيح، وأما القراءة المتواترة فهي عنده غنية عن هذه الشروط لأن تواترها يغنيها عن الإعتضاد بموافقة المصحف الإمام، ويجعلها حجة في العربية، مستدلاً بوجود بعض القراءات المتواترة المخالفة لرسم المصاحف العثمانية، مثل قراءة قوله تعالى (وما هو على الغيب بظنين) (التكوير: 24) بظاء مشالة، وقد كتبت في جميع المصاحف بالضاد الساقطة.¹⁸ ومن هنا يظهر أن الشيخ رحمه الله لا يقف عند أقوال العلماء إذا ظهر له أن الحق في غيرها، بعد الاجتهاد وإعمال النظر.

وقد انتصرت لرأي الشيخ ابن عاشور في هذه المسألة في أطروحتي حول الجمع بالقراءات، وأوردت الأدلة على صوابه.¹⁹ وهو في الحقيقة موافق لرأي الإمام ابن الجزري (ت. 833هـ/1429م) في الموضوع.²⁰

والأحظ هنا أن إحدى الباحثات قالت بعد أن أوردت كلام الشيخ الطاهر في مسألة اشتراط التواتر في القراءة - "ويؤيد رأيه هذا الذي ذهب إليه بما يقرره أبو علي الفارسي صاحب كتاب "الحجة للقراءات" من أن القراءات من هذه الجهة لا تفيد في

¹⁶ م، ن : 60/1.

¹⁷ العبيدي، الجمع بالقراءات المتواترة : 31.

¹⁸ التحرير والتنوير : 53/1. والملاحظ أن (بظنين) قراءة المكي والبصري والكسائي ورويس وأن (بضنين) قراءة الباقيين.

¹⁹ من ص 36 إلى ص 38.

²⁰ النشر في القراءات العشر : 13/1.

علم التفسير، وأحسبه يعني أن القراءات غير المتواترة هي التي لا تفيد في علم التفسير إذ لا بد من التواتر".²¹

وبالرجوع إلى المقدمة السادسة نجد أن الشيخ يقول - بعد أن ذكر رأيه المذكور - : "على أن أبا علي الفارسي صنف كتاب الحجة للقراءات، وهو معتمد عند المفسرين، وقد رأيت نسخة منه في مكاتب الأستانة. فالقراءات من هذه الجهة لا تفيد في علم التفسير".²²

وبعد المقارنة بين كلام الشيخ وتعليق الباحثة المشار إليها، ندرك أنها لم تفهم سياق كلامه، وذلك أن جملة "على أن أبا علي الفارسي ... الأستانة" استطراد أراد منه أن يفيد القارئ بتعريفه بهذا الكتاب الهام في توجيه القراءات، ليوجه بالرجوع إليه ما أراد منها، ثم عاد إلى سياق الموضوع الأصلي، وهو الكلام على صلة القراءات بالتفسير.

وظنها أن الشيخ الطاهر يقصد أن القراءات غير المتواترة هي التي لا تفيد في علم التفسير في غير محله، وذلك لأمرين :

أولهما : أن الجهة المشار إليها في كلام الشيخ ليست القراءات المتواترة، وإنما الحالة الأولى التي ذكرها الشيخ الطاهر في أول المقدمة السادسة، وهي اختلاف القراء في وجوه النطق والأداء بما لا يغير المعنى.

وثانيهما : أن القراءات غير المتواترة أي الشاذة يمكن أن تفيد في علم التفسير، وذلك بوجود العلاقة بينها وبين التفسير، والتي لا يمكن إنكارها، ويمكن أن تضرب على ذلك مثالا بقراءة سعد بن أبي وقاص (ت. 51هـ/671م) رضي الله عنه (وله أخ أو أخت) "من أم" (النساء: 12)، بزيادة "من أم"، فإن هذه القراءة تبين أن المراد بالإخوة : الإخوة للأم.²³ ومعلوم أن التفاسير المشهورة اعتنت بإيراد القراءات المتواترة، وأيضا القراءات الشاذة، فاعتد بها في التفسير إذا كانت صحيحة، وهي

²¹ العلي (هيا)، الشيخ محمد الطاهر ابن عاشور ومنهجه في تفسيره التحرير والتنوير : 196.

²² التحرير والتنوير : 53/1.

²³ السيوطي، الإتقان في علوم القرآن : 77/1. العبيدي، الجمع بالقراءات المتواترة : 75-76.

بمنزلة الحديث النبوي الصحيح الأحادي. قال الجلال المحلي (ت. 864هـ/1459م)

:"ولا يلزم من انتفاء خصوص قرآنيته (أي الشاذ) انتفاء عموم خبريته".²⁴

فلا معنى لاشتراط التواتر في القراءة حتى تكون لها علاقة بالتفسير.

كما قالت الباحثة المذكورة في موضع آخر : "وكان التواتر من أهم الشروط التي حرص الشيخ على توفرها في القراءة ثم موافقة العربية ولو بوجه وموافقة المصاحف العثمانية، ولقد نجح ابن عاشور في تحقيق ما ألزم نفسه به حيث ذكر هذا في المقدمة السابعة (كذا) بعنوان القراءات".²⁵

وهذا خطأ علمي وقعت فيه، ذلك لأن الشيخ الطاهر رحمه الله لم يشترط التواتر مع موافقة العربية وموافقة المصاحف العثمانية، فهو يرى أن شروط قبول القراءة، إذا كانت غير متواترة ثلاثة، صحة السند، وموافقة خط المصحف وموافقة العربية، وأن القراءة المتواترة غنيّة عن هذه الشروط لأن تواترها يجعلها حجة في العربية، ويغنيها عن الاعتضاد بموافقة المصحف.²⁶ والغريب أنها وقفت عند رأي الشيخ في مسألة التواتر، وأوردت كلامه فيها بنصّه في موضع آخر من كتابها.²⁷ والملاحظ أن الباحثة أخطأت في رقم المقدمة المتعلقة بالقراءات، فهي السادسة، وليست السابعة.

ونلاحظ أن كتاب "الحجة للقراءات" لأبي علي الفارسي (ت. 377هـ/987م)، الذي ذكره الشيخ ابن عاشور ونوّه به، مطبوع بتحقيق : بدر الدين الدين قهوجي، وبشير حويجاتي، وصدر في سنة أجزاء عن دار المأمون للتراث، دمشق. ط1، 1404هـ/1984م بعنوان : "الحجة للقراء السبعة".

ويرى الشيخ الطاهر أن توفر الشروط الثلاثة المذكورة انحصر في القراءات العشر المنسوبة إلى الأئمة الآتي ذكرهم :

- (1) نافع المدني : أبو رؤيم نافع بن عبد الرحمن (ت. 169هـ/785م).
- (2) ابن كثير المكي : أبو مغبد عبد الله بن كثير (ت. 120هـ/737م).

²⁴ شرح جمع الجوامع لابن السبكي : 232/1.

²⁵ الشيخ محمد الطاهر ابن عاشور و منهجه في التفسير، ص 374.

²⁶ التحرير والتنوير : 53/1.

²⁷ ص 196.

- (3) أبو عمرو البصري : زبان بن العلاء (ت. 154هـ/770م).
- (4) ابن عامر الشامي : أبو عمران عبد الله بن عامر (ت. 118هـ/736م).
- (5) عاصم الكوفي : أبو بكر عاصم بن بهدلة (ت. 127هـ/744م).
- (6) حمزة الكوفي : أبو عمار حمزة بن حبيب الزيات (ت. 156هـ/772م).
- (7) الكسائي الكوفي : أبو الحسن علي بن حمزة الأسدي (ت. 189هـ/804م).
- (8) أبو جعفر المدني : يزيد بن القعقاع المخزومي (ت. 130هـ/747م).
- (9) يعقوب الحضرمي : أبو محمد يعقوب بن إسحاق (ت. 205هـ/820م).
- (10) خلف العاشر الكوفي : أبو محمد خلف بن هشام البزار (ت. 229هـ/843م).

وهذا ما يراه المحققون من متأخري العلماء والفقهاء، وما استقر عليه الرأي عند أغلب الباحثين المعاصرين.

ونذكر أن أسانيد القراءات العشر تنتهي إلى ثمانية من الصحابة، وهم : عمر بن الخطاب (ت. 23هـ/644م)، وعثمان بن عفان (ت. 35هـ/655م)، وعلي بن أبي طالب (ت. 40هـ/660م)، وعبد الله بن مسعود (ت. 32هـ/652م)، وأبي بن كعب (ت. 30هـ/650م) وأبو الدرداء عويمر بن زيد (ت. 32هـ/652م)، وزيد بن ثابت (ت. 45هـ/655م)، وأبو موسى عبد الله بن قيس الأشعري (ت. 44هـ/664م)، رضي الله عنهم.

ويعتبر أن ما عدا القراءات العشر لا تجوز القراءة به لأنه شاذ، ولا اخذ حكم منه لمخالفته المصحف الذي كتب فيه ما تواتر، فكان ما خالفه غير متواتر، فلا يعتبر قرأنا.²⁸

وقد نسب الشيخ ابن عاشور إلى الإمامين مالك (ت. 179هـ/795م) والشافعي (ت. 204هـ/819م) القول بعدم جواز أخذ حكم شرعي من القراءات الشاذة، وذلك لأنها تخالف رسم المصاحف العثمانية، ونذكر هنا أن الإمام أبا حنيفة

²⁸ التحرير والتنوير : 54/1.

(ت. 150هـ/767م) وأصحابه والحنابلة ذهبوا إلى الاحتجاج بالشواذ فأجازوا أخذ الأحكام الشرعية منها.²⁹

وأشار الشيخ رحمه الله إلى اصطلاح "قراءة النبي" صلى الله عليه وسلم، الذي اعتمده بعض العلماء مثل الطبري (ت. 310هـ/922م)، والزمخشري (ت. 538هـ/1143م) وابن عطية (ت. 541هـ/1146م)، والذي أرادوا منه بعض القراءات غير المتواترة، وهي صحيحة الإسناد، وقد وردت في كتب الصحيح مثل صحيح البخاري (ت. 256هـ/869م)، وصحيح مسلم³⁰ (ت. 261هـ/874م)، وأكد الشيخ رحمه الله على أنه لا يجوز لغير من سمعها من النبي صلى الله عليه وسلم القراءة بها لأنها غير متواترة في نقلها، كما أكد أيضا أن هؤلاء العلماء لم يقصدوا بنسبتها إلى النبي صلى الله عليه وسلم أنها وحدها المأثورة عنه، كما لم يقصدوا ترجيحها على القراءات المشهورة، لأن هذه القراءات قد رويت أيضا عن النبي صلى الله عليه وسلم بأسانيد أقوى وهي متواترة في جملتها، وأنكر عليهم إطلاق عنوان "قراءة النبي" صلى الله عليه وسلم على هذه القراءات لأن هذا يوهم بعض الناس أن غيرها لم يقرأ به صلى الله عليه وسلم.³¹

وأشار الشيخ الطاهر أيضا إلى المسألة الخلافية في تواتر القراءات بين ابن عرفة (ت. 803هـ/1400م)، وابن لبّ (ت. 782هـ/1381م)، والتي ذكرها الونشريسي (ت. 914هـ/1508م) في المعيار³²، دون أن يفصل القول في ذلك، ويحسن في هذا المقام تلخيص هذه المسألة. فابن عرفة يرى جواز القراءة بالشاذ في الصلاة إذا كان موافقا للمصاحف العثمانية وثبت برواية الثقات، ويرى أيضا عدم تكفير من لم يقل بتواتر القراءات السبع.

²⁹ الخن: أثر الاختلاف في القواعد الأصولية في اختلاف الفقهاء: 390-391.
³⁰ قام الشيخ د. أحمد عيسى المعصراني، بجمع هذه القراءات ودراستها في كتابه القيم "القراءات الواردة في السنة". نشر دار السلام، القاهرة، مصر، ط 1، 1427هـ/2006م.

³¹ التحرير والتنوير: 1/54-55.

³² المعيار، 12/147-76.

وأما ابن لبّ فيرى عدم جواز القراءة بالشاذ في الصلاة بحال، لأنها لا تعتبر قرآناً، والقرآن يجب أن يكون متواتراً معلوم التواتر، فالقراءات السبع قرآن لأنها متواترة، وما خرج عن المتواتر فليس بقرآن، سواء أكان التواتر في نطاق القراءات السبع أم في غيرها، ومن لم يقل بتواتر القراءات السبع فقد وقع في الكفر، لأن هذا القول يؤدي إلى عدم تواتر القرآن جملة.

كما تناول الشيخ قضية نزول القرآن الكريم على سبعة أحرف، وهي من القضايا الهامة التي تناولها الشيخ في هذه المقدمة الخاصة بالقراءات، وقد أفاض في تحليلها، مبتدئاً بعرض حديث البخاري الذي جاء فيه :

"أن عمر بن الخطاب قال سمعت هشام بن حكيم (بن حزام) يقرأ (في الصلاة) سورة الفرقان في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم، فاستمعت لقراءته فإذا هو يقرأ على حروف كثيرة ولم يقرئنيها رسول الله صلى الله عليه وسلم، فكذت أساوره في الصلاة فتصبرت حتى سلم فلببته بردائه فقلت : من أقرأك هذه السورة التي سمعتك تقرأ ؟ قال أقرأنيها رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقلت كذبت فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أقرأنيها على غير ما قرأت، فانطلقت به أقوده إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقلت إني سمعت هذا يقرأ بسورة الفرقان على حروف لم تقرئنيها، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: أرسله اقرأ يا هشام فقرأ عليه القراءة التي سمعته يقرأ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : كذلك أنزلت، ثم قال: اقرأ يا عمر، فقرأت القراءة التي أقرأني فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم، كذلك أنزلت إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف، فأقرأوا ما تيسر منه"³³.

ويقسم الشيخ ابن عاشور أقوال العلماء في معنى الأحرف السبعة الوارد ذكرها في هذا الحديث إلى قسمين :

أولهما : القول بنسخ الحديث.

وثانيهما : القول بإحكامه.

³³ البخاري، الصحيح، كتاب فضائل القرآن، باب أنزل القرآن على سبعة أحرف :

فأصحاب الرأي الأول منهم الباقلاني (ت. 403هـ/1012م)، وابن عبد البر (ت. 463هـ/1070م)، وأبو بكر بن العربي (ت. 543هـ/1148م) ذهبوا إلى أن الأمر كان رخصة في صدر الاسلام حيث أباح الله للعرب أن يقرأوا القرآن بلهجاتهم التي ألفوها، ثم نسخ ذلك بإلزام الناس بلهجة قريش لأنها التي نزل بها القرآن، وقد زال موجب الرخصة لكثرة الحفظ وتيسير الكتابة.

وقد فسروا معنى الرخصة على ثلاثة أوجه :

- (1) المراد بالرخصة في الأحرف السبعة الكلمات المترادفة للمعنى الواحد.
- (2) أن العدد غير مراد به حقيقته بل هو كناية عن التعدد والتوسع.
- (3) المراد التوسعة في نحو (وكان الله سميعا عليما) (النساء : 148)، أن يقرأ "عليما حكيمًا" ما لم يخرج عن المناسبة.

وأما أصحاب الرأي الثاني الذين اعتبروا الحديث محكما غدا منسوخا، فقد اختلفوا في تأويله على عدة آراء منها :

- (1) المراد أنواع أغراض القرآن كالأمر والنهي والحلال والحرام أو أنواع الكلام أو أنواع الدلالة.

ويرد الشيخ ابن عاشور هذا الرأي بقوله : "ولا يخفى أن كل ذلك لا يناسب سياق الحديث على اختلاف رواياته من قصد التوسعة والرخصة. وقد تكلف هؤلاء حصر ما زعموه من الأغراض ونحوها في سبعة فذكروا كلاما لا يسلم من النقض".³⁴

(2) المراد سبع لهجات من لهجات العرب مبنوثة في أي القرآن، لكن لا على وجه تخيير القارئ، بل على وجه التعيين.

ويرد الشيخ هذا الرأي بقوله : "وهذا الجواب لا يلاقي مساق الحديث من التوسعة، ولا يستقيم من جهة العدد لأن المحققين ذكروا أن في القرآن كلمات كثيرة من لغات قبائل العرب، وأنها السيوطي نقلا عن أبي بكر الواسطي إلى خمسين لغة".³⁵

- (3) المراد لهجات العرب في كيفية النطق كالفتح والإمالة، والمد والقصر، والهمز والتخفيف على معنى أن ذلك رخصة للعرب مع عدم التغيير في الكلمات القرآنية.

³⁴ التحرير والتنوير : 58/1.

³⁵ م، ن.

ويرى الشيخ الطاهر أن هذا أحسن الآراء التي طرحها السابقون في مسألة الأحرف السبعة.

ثم عالج الشيخ رحمه الله مسألة مراتب القراءات الصحيحة والترجيح بينها، وذكر تحت هذا العنوان من جملة ما ذكر مسألة هامة، وهي موقف بعض النحاة والمفسرين من القراءات الصحيحة المتواترة المخالفة للوجوه المشهورة في العربية، ويردّ على الزمخشري، الذي تحامل على بعض القراءات المتواترة بحجة أنها جرت على وجوه ضعيفة في العربية، وعلل موقفه بإعراضه عن معرفة الأسانيد، واعتبر الشيخ أن مسلك هؤلاء النحاة والمفسرين باطل، محتجا بأنه لا يمكن القول بانحصار فصيح كلام العرب فيما قرره نحاة البصرة والكوفة. وسيأتي - إن شاء الله تعالى - في المبحث الثاني ذكر لبعض النماذج من هذه القراءات المردودة عند النحاة، والتي انتصر لها الشيخ رحمه الله.³⁶

وبعد ذلك قرر الشيخ ابن عاشور أن القراءات العشر الصحيحة المتواترة قد تتفاوت من حيث البلاغة أو الفصاحة أو تعدد المعاني أو الاشتهار، وذكر أن كثيرا من العلماء يجوز ترجيح قراءة على أخرى، ومنهم الطبري، والزمخشري. كما أورد فتوى لابن رشد (ت. 520هـ/1126م) يجيز فيها ترجيح بعض القراءات على بعض لكونها أظهر من جهة الإعراب وأصح في النقل وأيسر في النطق. ونقل رأي الإمام مالك القائل بكراهة النبر في القرآن، وهو إظهار الهمزة وعدم تسهيلها، واستحبابه تخفيفها على رواية ورش (ت. 179هـ/812م) عن نافع (ت. 169هـ/785م).

ومن المسائل الهامة التي تطرق إليها الشيخ رحمه الله في المقدمة السادسة مسألة علاقة القراءات بالإعجاز مجيبا على سؤال هام وضعه في هذا الإطار وهو :
"فإن قلت هل يفضي ترجيح بعض القراءات على بعض إلى أن تكون الراجحة أبلغ من المرجوحة فيفضي إلى أن المرجوحة أضعف في الإعجاز؟"³⁷

³⁶ انظر ص : 37-38

³⁷ التحرير والتنوير : 62/1. وانظر الجواب في : 63/1.

ثم ذكر الشيخ رحمه الله منهجه المتبع في عرض القراءات عند التفسير، وهو الاقتصاد على التعرض لاختلاف القراءات العشر المشهورة خاصة في أشهر روايات الراوين عن أصحابها لأنها متواترة، ويقدم الشيخ قراءة نافع من رواية قالون (ت. 220هـ/835م) لأنها القراءة المدنية، ولأنها القراءة المعتمدة عند أكثر أهل تونس.

ومفهوم كلامه يقتضي عدم التعرض للقراءات الشاذة. وختم الشيخ ابن عاشور المقدمة السادسة بخريطة صوتية للقراءات المقروء بها من هذه القراءات العشر في هذا العصر في العالم الإسلامي قائل: "والقراءات التي يقرأ بها اليوم في بلاد الإسلام من هذه القراءات العشر، هي قراءة نافع برواية قالون في بعض القطر التونسي وبعض القطر المصري، وفي ليبيا وبرواية ورش في بعض القطر التونسي وبعض القطر المصري وفي جميع القطر الجزائري وجميع المغرب الأقصى، وما يتبعه من البلاد. والسودان. وقراءة عاصم برواية حفص عنه في جميع الشرق من العراق والشام وغالب البلاد المصرية والهند وباكستان وتركيا وأفغان.

وبلغني أن قراءة أبي عمرو البصري يقرأ بها في السودان المجاور مصر³⁸. والملاحظ على هذه الخريطة الصوتية أنها إجمالية، لم يعن فيها الشيخ رحمه الله بالتفصيل، وذلك ببيان القراءات المقروء بها في هذا العصر في جميع بلدان العالم الإسلامي وغيره بالنسبة إلى الجاليات الإسلامية المقيمة في الغرب، وهذا عمل علمي يحتاج إلى شيء من الجهد والوقت، ويمكن الاستعانة فيه بشبكة المعلومات العالمية (الأنترنت)، ولعل الله تعالى يُقَيِّضُ من الباحثين من يقوم به على أحسن الوجوه.

ويمكن أن نضيف إلى ما قاله الشيخ الطاهر أن رواية الدوري عن أبي عمرو البصري هي الأكثر انتشارا في السودان وتشاد ونيجيريا وأواسط إفريقيا بصفة

³⁸ التحرير والتنوير : 63/1.

عامّة والصومال وحضرموت في اليمن³⁹، وأن رواية ورش يقرأ بها أيضا في موريطانيا والسنغال وفي بعض نواحي ليبيا وتشاد⁴⁰، وأن رواية شعبية عن عاصم يقرأ بها في الدوحة (عاصمة قطر) بصفة محدودة.⁴¹

وبالنسبة إلى ما ذكره الشيخ رحمه الله من أن قراءة أبي عمرو البصري يقرأ بها في السودان، فينبغي أن يقال إن المقروء به في هذا القطر هو قراءة أبي عمرو البصري من رواية الدوري دون السوسي عنه، وقد طبعت مصاحف على مقتضى هذه الرواية منها مصحف مطبوع بإشراف وزارة الشؤون الدينية والأوقاف بجمهورية السودان، وطبع دار المركز الإسلامي الإفريقي للطباعة بالخرطوم (ط 2، 1410هـ-1989م).⁴²

وقد رجع الشيخ ابن عاشور إلى عدة مصادر في هذه المقدمة السادسة، وفيما يلي ذكر لما صرح به من عناوينها :

- أحكام القرآن لابن العربي (ت. 543هـ/1148م).
- البرهان لإمام الحرمين (ت. 478هـ/1085م).
- البيان والتحصيل لابن رشد (ت. 520هـ/1126م).
- تفسير الأصفهاني (ت. 749هـ/1348م).
- تفسير البغوي (ت. 516هـ/1122م).
- تفسير الرازي (ت. 606هـ/1209م).
- تفسير الزمخشري (ت. 538هـ/1143م).
- تفسير الطبري (ت. 310هـ/922م).
- تفسير القرطبي (ت. 671هـ/1272م).
- الحجة لأبي علي الفارسي (ت. 377هـ/987م).

³⁹ العبيدي، الدوري، مدخل بموسوعة أعلام العلماء والأدباء العرب والمسلمين الصادرة عن الألكسو : 390/9. حواء، المدخل إلى علم القراءات : ص 6، موقع على شبكة الأنترنت : qurraat.com

⁴⁰ موقع على شبكة "الأنترنت" : ص 1.

⁴¹ العبيدي، عاصم، مدخل بالموسوعة المذكورة تحت الطبع.

⁴² العبيدي، الدوري، مدخل بالموسوعة المذكورة : 391/9.

- شرح المازري (ت. 536هـ/1141م) على البرهان لإمام الحرمين.
- صحيح البخاري (ت. 256هـ/869م).
- صحيح مسلم (ت. 261هـ/874م).
- العُنيّة للعُثبي (ت. 254هـ/868م).
- العواصم من القواصم لابن العربي.
- المحرر الوجيز لابن عطية (ت. 541هـ/1146م).
- المزهَر للسيوطي (ت. 911هـ/1505م).
- المعيار للونشريسي (ت. 914هـ/1508م).

ب- نقد ومناقشة :

وبعد هذا العرض لأهم ما جاء في المقدمة السادسة في القراءات، من مقدمات تفسير التحرير والتنوير، نستسمح شيخنا العزيز الإمام محمدا الطاهر ابن عاشور في مناقشته في بعض المسائل المتعلقة بالقراءات في هذه المقدمة :

1- لما تكلم الشيخ رحمه الله على الحالة الأولى التي ليس لها تعلق بالتفسير ساق أمثلة على اختلاف القراء في وجوه النطق بالحروف والحركات وهي مقادير المد والإمالة والتخفيف والتسهيل والتحقيق والجهر والهمس والغنة⁴³، ولكنه لم يشرح المراد من هذه المصطلحات عند القراء⁴⁴.

2- يذكر الشيخ أحيانا قراءات دون تخريجها، مثل قراءة قوله تعالى (عذابي) (الأعراف : 156) بسكون الياء وفتحها⁴⁵، وقراءة قوله تعالى (لا بيع فيه ولا خلة ولا شفاعة) (البقرة: 254) برفع الأسماء الثلاثة أو فتحها⁴⁶. وقراءة (ملك) (الفاطحة : 4) و(مالك)⁴⁷، وكان على الشيخ رحمه الله تخريجها أو على الأقل الإحالة على

⁴³ التحرير والتنوير : 51/1.

⁴⁴ انظر شرح هذه المصطلحات عند العبيدي، الجمع بالقراءات المتواترة : 350، 353،

357، 358. والمارغني، النجوم الطوالع : 216، 223.

⁴⁵ التحرير والتنوير، 51/1.

⁴⁶ م، ن. وانظر تخريج هذه القراءات في ص 21.

⁴⁷ م، ن : 55/1. وانظر تخريج هذه القراءات في ص 33 هامش 3.

مواضعها من التفسير ليقف القارئ على أسماء القراء والرواة الذين تنسب إليهم هذه القراءات.

ومعلوم أن تخريج القراءات مطلوب في البحوث العلمية والتأليف، ويكون بأمرين:
أولهما : نسبة القراءات إلى أصحابها قراء ورواة، حتى يمكن تصنيفها من خلال ذلك، هل هي قراءات صحيحة متواترة، أم شاذة مردودة ؟

وثانيهما : الإحالة على مصدر من مصادر القراءات المعتمدة مثل النشر في القراءات العشر للإمام ابن الجزري (ت. 833هـ/1429م)، وأصوله من أمهات كتب القراءات مثل جامع البيان في القراءات السبع لأبي عمرو الداني (ت. 444هـ/1052م)، والشاطبية (حرز الأمانى ووجه التهاني) للإمام الشاطبي (ت. 590هـ/1193م)، وشروحها المعتمدة، مثل شرح أبي شامة (ت. 665هـ/1266م) المسمى "إبراز المعاني من حرز الأمانى" وأيضا "غيث النفع في القراءات السبع" للشيخ علي التوري الصفاقسي (ت. 1118هـ/1706م)، وهذه الإحالة مطلوبة أيضا للوثوق من صحة النسبة المذكورة.

ويلاحظ القارئ أن الشيخ ابن عاشور، وإن كان يأتي بالأمر الأول، في الغالب أي نسبة القراءات إلى أصحابها، إلا أنه لا يأتي بالأمر الثاني أي لا يحيل على مصادر القراءات.

والملاحظ أن الشيخ الطاهر لما عرض أمثلة على الحالة الأولى التي ليس لها تعلق بالتفسير، ذكر منها مثال (لا يبيع فيه ولا خلة ولا شفاعة) (البقرة: 254)، وقال: "برفع الأسماء الثلاثة أو فتحها أو رفع بعض وفتح بعض"⁴⁸. ومعلوم أن القراء العشرة في هذا المثال على قسمين، فمنهم من قرأ بفتح الأسماء الثلاثة من غير تنوين، وهم المكي والبصري ويعقوب، ومنهم من قرأ برفع الأسماء الثلاثة مع التنوين، وهم الباكون (نافع والشامي وعاصم وحزمة والكسائي وأبو جعفر وخلف العاشر)⁴⁹.

⁴⁸ التحرير والتنوير : 51/1.

⁴⁹ ابن الجزري، النشر : 211/2.

ولا توجد قراءة صحيحة متواترة برفع بعض هذه الأسماء الثلاثة وفتح بعضها الآخر، وإن كان ذلك يجوز في اللغة، فقد نصّ القرطبي (ت. 671هـ/1272م) على جواز : "لا بيع فيه ولا حُلة" في غير القرآن⁵⁰. ولم أقف على ذلك في القراءات الشاذة، رغم طول بحث في مصادرها.

ثالثاً : قول الشيخ رحمه الله: "وهذا غرض مهم جداً، لكنه لا علاقة له بالتفسير لعدم تأثيره في اختلاف معاني الآي"⁵¹.

الإشارة في قوله : "هذا" إلى اختلاف القراء في وجوه النطق بالحروف والحركات... وفي قوله المذكور إطلاق لحكم نفى فيه تعلق القراءات من جهة النطق والتلفظ بالكلمات القرآنية بالتفسير، وفي هذا الإطلاق نظر، لأننا نجد بعض الظواهر الصوتية في القراءات - وإن كانت نادرة - ترجع إلى هذا القسم ولكن لها تعلق بالمعنى، وذلك مثل مدّ التعظيم، ومدّ التبرئة، فمدّ التعظيم أو مدّ المبالغة هو المدّ الذي يكون في لا النافية للجنس في كلمة التوحيد نحو (الله لا إله إلا هو) (آل عمران:2)، وهو مروي عن كل من له القصر في المدّ المنفصل من القراء⁵² ومقداره التوسط في المد (4 حركات) ومدّ التبرئة⁵³ هو المدّ الذي يكون في لا النافية للجنس التي يكون اسمها نكرة مبينا نحو (لا رَيْبَ) (البقرة:2) وهو مروي عن حمزة في أحد الوجهين عنه من طريق "طيبة النشر في القراءات العشر" للإمام ابن الجزري (ت. 833هـ/1429م)، بحيث يقرأ له بالقصر (حركاتان) والتوسط.⁵⁴ فسبب المدّ في هذين النوعين معنوي وليس لفظياً، وهو قصد المبالغة في النفي، ولا يُفهم هذا القصد إلا بإطالة الصوت ومده، فيفهم السامع حينئذ قصد القارئ من مجرد

⁵⁰ الجامع لأحكام القرآن : 267/3.

⁵¹ التحرير والتنوير : 51/1.

⁵² وهم : قالون (في أحد الوجهين عنه)، وورش من طريق الأصهباني، والمكي، والبصري (في أحد الوجهين عن الدوري)، وأبو جعفر ويعقوب، وهشام من طريق الحلواني، وحفص من طريق عمرو بن الصباح (ابن الجزري، النشر : 321-322)

⁵³ سمي هذا النوع من المدّ بمدّ التبرئة لدلالة اللام فيه على البراءة من ذلك الجنس (حاشية الأمير على مغني اللبيب لابن هشام : 194/1).

⁵⁴ المرصفي، الطريق المأمون : 51-52.

صوته، وهنا تعلق المدّ بالمعنى، وهو راجع إلى الحالة الأولى من حالتي اختلاف القراء اللتين تكلم الشيخ عنهما في أول المقدمة السادسة.

رابعاً : قول الشيخ : "ومزية القراءات من هذه الجهة عائدة إلى أنها حفظت على أبناء العربية ما لم يحفظه غيرها وهو تجديد كيفيات نطق العرب بالحروف في مخارجها وصفاتها وبيان اختلاف العرب في لهجات النطق بتلقي ذلك عن قراء القرآن من الصحابة بالأسانيد الصحيحة... ولم أر من عرف لفن القراءات حقه من هذه الجهة"⁵⁵.

أولاً ينبغي أن نعرف المقصود بالجهة المشار إليها ثانياً في كلام الشيخ، هل هي الحالة الأولى من حالتي اختلاف القراء، وهي التي ليس لها تعلق بالتفسير؟ أم هي بيان اختلاف العرب في لهجات النطق؟

وللجواب على هذا السؤال نلاحظ أولاً أن مراده بالجهة في أول كلامه هو الحالة الأولى، وهذا لا اشتباه فيه، وأما مراده بالجهة في آخر كلامه فليس هو نفس ما أراده أولاً، إذ أن مراده الأمر الثاني أعني بيان اختلاف العرب في لهجات النطق وعلاقة ذلك بالقراءات. وليس مراده الأمر الأول أي اختلاف القراء في الظواهر الصوتية التي لا أثر لها على المعنى، والدليل على ذلك من وجهين :

أولهما : قوله في صدر المقدمة : "...علم القراءات علم جليل مستقل قد خُصّ بالتدوين والتأليف، وقد أشبع فيه أصحابه وأسهبوا بما ليس عليه مزيد"⁵⁶.

فتحديد كيفيات نطق العرب بالحروف في مخارجها وصفاتها من مشمولات فنّ التجويد الذي يُعتبر أحد فروع علم القراءات - وهو مندرج ضمن الحالة الأولى - وقد درسه القراء دراسة معمقة، كما أشار إليه الشيخ رحمه الله-.

وثانيهما : قول الشيخ رحمه الله بعد قليل : "فأئمة العربية لما قرأوا القرآن قرأوه بلهجات العرب الذين كانوا بين ظهرانيهم..."⁵⁷.

⁵⁵ التحرير والتنوير : 51/1.

⁵⁶ التحرير والتنوير : 51/1.

⁵⁷ م، ن.

ولو كان مراد الشيخ الأمر الأول للزم وقوع التناقض في كلامه، فهو على هذا الافتراض يثبت أولاً استيفاء القراء لدراسة فن القراءات أصولاً وفروعاً، وينقض هذا ثانياً لما ينفي إعطاء القراء الجانب الصوتي حقه من الدراسة، ونحن نجلّ الشيخ رحمه الله عن الوقوع في مثل هذا التناقض، الذي يستبعد صدوره من أمثاله، رحمه الله.

وقد التبس هذا الأمر على أحد المؤلفين فظنّ أن مقصود الشيخ هو الأمر الأول، قائلاً: "وجب أن يقال هنا إن علماء المسلمين في جميع أقطارهم قد عرفوا حقه بالتأليف فيه وتدريسه نظرياً وعملياً..."⁵⁸.

ولعلّ سبب هذا الالتباس تكرار عبارة: "من هذه الجهة" على لسان الشيخ الطاهر رحمه الله، ففهم أن المشار إليه واحد، وليس الأمر كذلك، كما تقدم بيانه وتوضيحه. وقول الشيخ ابن عاشور: "ولم أر من عرف لفن القراءات حقه من هذه الجهة" يدل على عدم اطلاعه على دراسات جادة في موضوع علاقة اللهجات بالقراءات، وهذه الدراسات موجودة فعلاً، ولكن الشيخ رحمه الله لم يقف عليها، ومنها:

(1) كتاب القراءات واللهجات لعبد الوهاب حمودة. نشر مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ط1، 1368هـ-1948م.

(2) اللهجات العربية في القراءات القرآنية لعبد الرّاجحي. ط، القاهرة، 1968م. والملاحظ أن هذين الكتابين صدرا في حياة الشيخ رحمه الله، فلعله لم يبلغه خبر نشرهما، أو بلغه ذلك، واطلع عليهما، ولكنه اعتبرهما، سطحيين، وقاصرين عن البحث الجاد والعميق في الموضوع. وعلى كل حال فقد صدرت كتب أخرى في نفس الموضوع منها الجديّ والجيد أذكر منها :

(3) كتاب اللهجات العربية في التراث لأحمد علم الدين الجندي. نشر الدار العربية للكتاب، ليبيا، تونس، 1983 م (أطروحة دكتوراه نوقشت بنجاح سنة 1965 م بجامعة القاهرة، كلية الآداب).

⁵⁸ ابن منصور، البشر في نقد المقدمات العشر : 43.

(ويرجع إليه خاصة في الباب الثاني : مصادر اللهجات، الفصل الأول : القرآن الكريم وقراءاته (ج 1 ص : 103-113) الفصل الثالث : التراث اللهجي (ج 1 ص : 135 – 151، 160-179، 187-192، 207-219. الباب الثالث : المستوى الصوتي، الفصل الثاني : ظاهرة التقريب في الأصوات (ج 1 ص : 284-287. 292-316). الفصل الثالث : ظاهرة الهمز والتسهيل (ج 1، ص : 317-345). الفصل الخامس: ظاهرة الوقف (ج 1 ص : 479-524).

4) المقتبس من اللهجات العربية والقرآنية لمحمد سالم محيسن، نشر مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 1986م (الفصل الرابع : اللهجات العربية الممثلة في القراءات القرآنية (من ص 66 إلى ص 140).

5) القراءات وأثرها في علوم العربية، لمحمد سالم محيسن. نشر دار الجيل، بيروت، لبنان، ط1، 1418هـ-1998م (الباب الثاني منه، وعنوانه : أثر القراءات في اللهجات العربية القديمة : ج 1 من ص 95 إلى ص 301).

6) القراءات واللهجات لعلي عبد الواحد وافي عضو مجمع اللغة العربية بمصر. بحث منشور بمجلة المجمع (ج 57 ص : 9-15)، وموجود على الشبكة العالمية للمعلومات "الأنترنت"⁵⁹ (من ص 124 إلى 150).

7) في اللهجات العربية لإبراهيم أنيس. نشر مكتبة الأنجلو المصرية، ط 3 (الفصل الثالث القراءات القرآنية واللهجات من ص 53 إلى ص 80).

8) الإمامة في القراءات واللهجات لعبد الفتاح شلبي : دار نهضة مصر، الفجالة، القاهرة، د.ت.

خامسا : قول الشيخ رحمه الله : "ويحتمل أن يكون القارئ الواحد قد قرأ بوجهين ليُريَ صحتهما في العربية قصدا لحفظ اللغة مع حفظ القرآن الذي أنزل بها، ولذلك يجوز أن يكون كثير من اختلاف القراء في هذه الناحية اختيارا، وعليه يحمل ما يقع في كتابي الزمخشري وابن العربي من نقد بعض طرق القراء، على أن في بعض نقدهم نظرا، وقد كره مالك رحمه الله القراءة بالإمالة مع ثبوتها عن القراء، وهي

⁵⁹ الموقع : arabicacademy.org.eg (مجمع اللغة العربية، القاهرة).

مروية عن مقرئ المدينة نافع من رواية ورش عنه وانفرد بروايته أهل مصر، فدلّت كراهته على أنه يرى أن القارئ بها ما قرأ إلا بمجرد الاختيار، وفي تفسير القرطبي في سورة الشعراء عن أبي إسحاق الزجاج، يجوز أن يقرأ "طسين ميم" بفتح النون من "طسين" وضم الميم الأخيرة كما يقال هذا معدّ يكرّبُ اهـ. مع أنه لم يقرأ به أحد. قلت: ولا ضير في ذلك ما دامت كلمات القرآن وجمله محفوظة على نحو ما كتب في المصحف⁶⁰.

إن الاحتمال الذي ذكره الشيخ ابن عاشور، وهو أن القراءة بأكثر من وجه إنما كان لبيان ما يسوغ في العربية قصدا لحفظ اللغة مع حفظ القرآن احتمالا ضعيفا في نظري، وذلك لأن قصد الأئمة القراء تبليغ القرآن الكريم بمختلف قراءاته إلى من بعدهم، وليس قصدهم بيان صحة بعض الوجوه في العربية، وليس لهم شرعا أن يختاروا وجوها أخرى سائلة لغة من غير سند من الرواية والنقل المحض الذي لا اجتهد فيه، ويبدو من خلال سياق كلام الشيخ ابن عاشور أنه يقصد بلفظ "الاختيار" اجتهد القراء في القراءة بغير نقل، والدليل على ذلك قوله: "ولا ضير في ذلك" بعد أن نقل عن الزجاج (ت. 311هـ/923م) جواز قراءة "طسين ميم" من قوله تعالى (طسم) (الشعراء: 1) بفتح النون من "طسين" وضم الميم الأخيرة من "ميم" ويعلّل هذا التجويز بعدم مخالفة هذه القراءة لرسم المصحف، وهذا رغم اعترافه بأن أحدا من القراء لم يقرأ بها، وقوله أيضا: فدلّت كراهته على أنه يرى أن القارئ بها ما قرأ إلا بمجرد الاختيار.

ولا شك أن اجتهد القارئ في قراءة كلمات القرآن من غير نقل مرفوض شرعا، لأن القراءة سنة متبعة، يقول الإمام أبو عمرو الداني (ت. 444هـ/1052م): "وأئمة القراءة لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الأفشى في اللغة والأقيس في العربية، بل على الأثبت في الأثر والأصح في النقل. والرواية إذا ثبتت لا يردها قياس عربية ولا فشو لغة، لأن القراءة سنة متبعة يلزم قبولها والمصير إليها"⁶¹.

ويقول الشاطبي (ت. 590هـ/1193م): [من الطويل]

⁶⁰ التحرير والتنوير : 52/1.

⁶¹ جامع البيان : 41/2.

"وما لقياس في القراءة مدخلٌ فدونك ما فيه الرضا متكفلاً" 62

ثم كيف يجيز الشيخ تحريك النون من لفظ "السين" والميم من لفظ "الميم" مع أن السكون فيهما لازم باتفاق القراء العشرة أصحاب القراءات المتواترة، ولم ينقل تحريكهما حتى عند أصحاب القراءات الشاذة ؟ وحتى في العربية يُنطق بحروف الهجاء ساكنة الأواخر إذا لم تل العوامل، فيقال : ألف لام ميم" 63.

ويبدو أن سبب ذهاب الشيخ ابن عاشور إلى هذا الرأي هو عدم تحريره لمفهوم مصطلح "الاختيار" عند القراء، ومعلوم أنهم يطلقونه ويريدون به : "أن يعتمد من كان أهلاً له إلى القراءات المروية فيختار منها ما هو راجح عنده ويجرد من ذلك طريقاً في القراءة على حدة" 64.

والاختيار بهذا المفهوم ليس محض اجتهاد، وإنما هو انتقاء لحروف مقروء بها فعلاً، ومروية بالسند المتصل، وكان هذا الأمر جانزاً في عصر الرواية قبل التدوين بشروطه المعروفة عند القراء. 65 قال ابن الجزري (ت. 833هـ/1429م): "ونعتقد أن معنى إضافة كل حرف من حروف الاختلاف إلى من أضيف إليه من الصحابة وغيرهم إنما هو من حيث إنه كان أضبط له أو أكثر قراءة وإقراء له. وملازمة له، وميلاً إليه لا غير ذلك، وكذلك إضافة الحروف والقراءات إلى أئمة القراءة ورواتهم المراد بها أن ذلك القارئ وذلك الإمام اختار القراءة بذلك الوجه من اللغة حسبما قرأ به، فأثّر على غيره، وداوم عليه ولزمه حتى اشتهر وعرف به وقصد فيه وأخذ عنه، فلذلك أضيف إليه دون غيره من القراء، وهذه الإضافة إضافة اختيار وداوم ولزوم، لا إضافة اختراع ورأي واجتهاد" 66.

وفي تجويز الشيخ رحمه الله تحريك بعض أواخر الحروف المقطعة في أوائل السور اعتماداً على رأي الزجاج دليل على أنه يرى جواز القراءة بما ثبت لغة

62 حرز الأمانى : 71.

63 الرازي، مفاتيح الغيب : 3/2. النوري، تنبيه الغافلين : 46.

64 الجزائري، التبيان : 90.

65 وهذه الشروط هي : أن يقع الاختيار ممن هو له أهل، وأن يكون ضمن القراءات المروية لا خارجاً عنها، وأن تكون القراءات التي يختار منها مما ثبتت قرآنيته (قابة، القراءات القرآنية : 264-267).

66 النشر : 52/1.

دون أن يكون له سند، وقد جاء في تفسيره ما يؤيد هذا الرأي: ففي قوله تعالى (أَحَطَّتْ) (النمل : 22) ذكر الشيخ أن هذا اللفظ يقرأ بطاء مشددة "أحط" لأنه انتقاء طاء الكلمة وتاء المتكلم فقلب هذه التاء طاء وأدغم⁶⁷، وهذا خطأ منه رحمه الله، لأن قراءة هذه الكلمة وما شابهها تكون بالإدغام الناقص، وليس بالإدغام الكامل، ومعنى الإدغام الناقص هنا انتقاء ذات الطاء وبقاء صفتها وهي الإطباق⁶⁸، وكيفية أداء هذا الإدغام المحافظة على سكون الطاء من غير قلقلة ثم النطق بتاء مشددة⁶⁹، بينما ما نصّ عليه الشيخ يقتضي قراءتها بطاء مشددة إدغاما تاما، والقراء مجمعون على خلافه. نعم يجوز في العربية قراءتها على نحو ما ذكر الشيخ، ولكن لا يجوز أن تقرأ في القرآن إلا بالإدغام الناقص، قال الشيخ علي النوري (ت. 1118هـ/1706م) في كتابه "غيث النفع في القراءات السبع" : "(أحطَّتْ) لا خلاف بينهم أن الطاء مدغمة في التاء مع إطباق الطاء لئلا تشبّه بالطاء المدغمة."⁷⁰

سادسا : قول الشيخ رحمه الله : "وقد انحصر توفر الشروط في الروايات العشر للقراء، وهم نافع بن أبي نعيم المدني..."⁷¹.

الصواب أن يقال : "القراءات العشر"، وليس "الروايات العشر"، لأن اصطلاح القراء جار على اعتبار كل ما نسب إلى إمام من أئمة القراءات قراءة إذا أجمع الرواة عنه، فيقولون قراءة نافع، وقراءة عاصم... وما نسب إلى الراوي عن القارئ رواية، فيقولون رواية قالون عن نافع، ورواية حفص عن عاصم... وما نسب إلى الأخذ عن الراوي طريقا، وإن سفل، فيقولون طريق أبي نُشَيْط عن قالون، وطريق

⁶⁷ التحرير والتنوير : 251/19.

⁶⁸ الإطباق اصطلاحا : التصاق اللسان بالحنك الأعلى عند النطق بالحرف (ابن الجزري، التمهيد: 100).

⁶⁹ العبيدي، كليات التجويد والقراءات : 324.

⁷⁰ غيث النفع، ص : 311.

⁷¹ التحرير والتنوير : 54/1.

الأزرق عن ورش ...⁷² فالقراءة والرواية والطريق ألفاظ اصطلاحية، لا يجوز عند القراء استعمال بعضها عوضا عن البعض الآخر.

سابعا : قول الشيخ رحمه الله : "والظن أن الوحي نزل بالوجهين وأكثر، تكثيرا للمعاني إذا جزمنا بأن جميع الوجوه في القراءات المشهورة هي ماثورة عن النبي صلى الله عليه وسلم."⁷³

يقع الظن في درجة أعلى من الشك، ولكنه لا يرتقي إلى القطع واليقين كما هو معروف، فكيف يعبر به الشيخ رحمه الله في حق نزول الوحي بالوجهين من وجوه القراءات في الأمثلة المسوقة ؟ أليست قراءات صحيحة متواترة ؟

لقد ذكر الشيخ ثلاثة أمثلة لاختلاف القراءات الذي يكثر المعاني في الآية الواحدة، أولهما (حتى يَطْهَرْنَ) (البقرة:222)، وثانيها (لامستم النساء) (المائدة:6)، وثالثها (عند الرحمن) (الزخرف:19)، والقراءات فيها متواترة وعشرية، وهي كما يلي :

(1) يَطْهَرْنَ : شعبة وحمزة والكسائي وخلف.

يَطْهَرْنَ : الباقر

(2) لمستم : حمزة والكسائي وخلف.

لامستم : الباقر

(3) عِنْدَ الرحمن : نافع والمكي والشامي وأبو جعفر ويعقوب.

عِبَادُ الرحمن : الباقر⁷⁴

ولا بد من الجزم بأن القراءات الصحيحة والمتواترة والمشهورة هي من الوحي الذي نزل على النبي صلى الله عليه وسلم، لأن كل قراءة متواترة تعتبر قرآنا، ولا شك أن القرآن وحي. كما لا بد من الجزم أن جميع الوجوه في القراءات المشهورة ماثورة عن النبي صلى الله عليه وسلم.

⁷² القاضي، البذور الزاهرة : 10.

⁷³ التحرير والتنوير : 55/1.

⁷⁴ راجع، القراءات العشر المتواترة : 35، 108، 490.

ثامنا : قول الشيخ رحمه الله : "وعندي أنه إن كان حديث عمر وهشام بن حكيم قد حسن إفصاح راويه عن مقصد عمر فيما حدّث به بأن لا يكون مرويا بالمعنى مع إخلال بالمقصود، أنه يحتمل أن يرجع إلى ترتيب أي السور بأن يكون هشام قرأ سورة الفرقان على غير الترتيب الذي قرأ به عمر، فتكون تلك رخصة لهم في أن يحفظوا سور القرآن بدون تعيين ترتيب الآيات من السورة".⁷⁵

في رأيي لا يجوز التشكيك في إفصاح رواية حديث عمر وهشام بن حكيم عن مقصود عمر فيما حدّث به، وذلك لعدم وجود قرينة على الشك فيه.

وقول الشيخ ابن عاشور باحتمال رجوع المعنى في الحديث إلى ترتيب آيات السور، بأن يكون هشام قرأ سورة الفرقان على غير الترتيب الذي قرأ به عمر، واستنتاجه من ذلك الترخيص في حفظ سور القرآن بدون مراعاة ترتيب الآيات في السورة، لا دليل عليه، وذلك للوجوه التالية :

أولا : لم ير القراء العشرة اختلافا في ترتيب آيات سور الفرقان، وكذلك الشأن بالنسبة إلى بقية السور، وهذا دليل على توقيفية هذا الترتيب.

ثانيا : قول عمر رضي الله عنه في الحديث : "... فاستمعت لقراءته (أي قراءة هشام) فإذا هو يقرأ على حروف كثيرة لم يقرئها رسول الله صلى الله عليه وسلم"، ومعنى الحرف هنا هو نفس معنى الحروف المعروف عند القراء، وهو الكلمات القرآنية المختلف في قراءتها بين القراء، فالخلاف الحاصل بينهما إنما كان في كيفية القراءة، وليس في ترتيب الآي، كما أنه ليس في كلام عمر ما يفيد الاختلاف في ترتيب آيات سورة الفرقان.

ثالثا : معلوم أن ترتيب الآيات بعضها بعد بعض إنما كان بتوقيف النبي صلى الله عليه وسلم كما نصّ على ذلك الشيخ نفسه في المقدمة الثامنة⁷⁶، ويقول أيضا : وذلك الترتيب مما يدخل في وجوه إعجازه من بداعة أسلوبه... فلذلك كان ترتيب آيات السورة الواحدة على ما بلغتنا عليه متعيّنا بحيث لو غير عنه إلى ترتيب آخر

⁷⁵ التحرير والتنوير : 59/1.

⁷⁶ التحرير والتنوير : 79/1.

لنزل عن حد الإعجاز الذي امتاز به، فلم تختلف قراءة النبي صلى الله عليه وسلم في ترتيب أي السور على نحو ما هو في المصحف الذي بأيدي المسلمين اليوم⁷⁷. ولا شك وقوع التناقض في كلام الشيخ رحمه الله، فهو من ناحية يجوز إمكانية الاختلاف في ترتيب الآيات عند القراءة، ومن ناحية أخرى يعترف بتوقيفية هذا الترتيب ! وبعدم اختلاف قراءة الرسول صلى الله عليه وسلم في ترتيب الآي !

تاسعا : قول الشيخ رحمه الله: "وقد اتفق الأئمة على أن قراءة يعقوب من القراءات الصحيحة مثل بقية السبعة، وكذلك قراءة أبي جعفر وشيبة"⁷⁸.

إن حكاية الشيخ ابن عاشور اتفاق الأئمة على صحة قراءة يعقوب (ت. 205هـ/820م)، وأبي جعفر (ت. 130هـ/747م)، غير مطابقة للواقع، حيث ثبت اختلافهم حول هاتين القراءتين، وكذلك قراءة خلف العاشر (ت. 229هـ/843م)، أي بالنسبة إلى القراءات الثلاث المتممة للعشر، وذلك على ثلاثة مذاهب، أحدها: المذهب القائل بشذوذها، وثانيها: القائل بصحتها، وثالثها: القائل بتواترها، وهو مذهب الجمهور⁷⁹.

وأما ذكر الشيخ لشيبة، فلعله أراد خلفا العاشر، لأنه القارئ الثالث من القراء المتممين للعشرة، وأما شيبة فالظاهر أنه يقصد به شيبة بن نصاح (ت. 130هـ/747م)، وهو إمام تابعي ثقة، وكان مقرئ المدينة المنورة مع أبي جعفر⁸⁰، ولكنه لم يشتهر بقراءة معينة تنسب إليه، وهو من رجال أسانيد القراءات المتصلة بالنبي صلى الله عليه وسلم، فنجدته مثلا في إسناد قراءة الإمام نافع (ت. 169هـ/785م)⁸¹.

عاشرا : قول الشيخ رحمه الله : "وإذ قد كان الاختلاف بين القراء سابقا على تدوين المصحف الإمام في زمن عثمان، وكان هو الداعي لجمع المسلمين على مصحف

⁷⁷ م، ن : 79/1

⁷⁸ م، ن : 59/1.

⁷⁹ انظر مناقشة هذه المذاهب عند : العبيدي، الجمع بالقراءات المتواترة : 52-56.

⁸⁰ ابن الجزري، غاية النهاية : 330-329/1.

⁸¹ ابن الجزري ، النشر : 112/1.

واحد تعين أن الاختلاف لم يكن ناشئاً عن الاجتهاد في قراءة ألفاظ المصحف فيما عدا اللهجات.⁸²

يفهم من منطوق هذا الكلام أن الشيخ ابن عاشور يرى أن الاختلاف بين القراء في قراءة ألفاظ المصحف ليس اجتهدياً، وذلك بالنسبة إلى غير اللهجات التي كانت سائدة في الجزيرة العربية، فهذا النوع من الاختلاف مروي مسند. ويؤخذ من مفهومه أن الاختلاف بين القراء في قراءة ألفاظ المصحف بالنسبة إلى اللهجة نشأ عن الاجتهاد.

وليست أدري لماذا اعتبر الشيخ هذا التقسيم الثنائي؟ وما هو دليله عليه؟ ثم إنه لما كان يعترف بسبق اختلاف القراء على تدوين المصحف الإمام في زمن عثمان - كما جاء في أول كلامه - فكيف يسبغ اعتماد اختلاف القراء في قراءة ألفاظ المصحف على الاجتهاد؟!

والحق والصواب أنه لا اجتهاد في القراءة سواء أعلق الأمر باللهجات أم بسواها، وقد تقدم بيان ذلك وتفصيله.⁸³

وعلى افتراض أننا نساير الشيخ فيما ذهب إليه في هذا التقسيم الثنائي، ليس عكسه هو الصحيح؟ أي أن الاختلاف بينهم بالنسبة إلى غير اللهجات نشأ عن الاجتهاد، وأن الاختلاف بينهم بالنسبة إلى اللهجات لم يكن ناشئاً عن اجتهاد منهم، وذلك لقول الشيخ ابن عاشور في أول المقدمة السادسة: "فأئمة العربية لما قرأوا القرآن قرأوه بلهجات العرب الذين كانوا بين ظهرانهم في الأمصار التي وزعت عليها المصاحف"⁸⁴، فعبارة هنا صريحة في اعتبار إتباع القراء للهجات التي نزل القرآن الكريم على مقتضاها في أول الأمر تيسيراً على المسلمين، ورخصة للعرب.

⁸² التحرير والتنوير : 59/1.

⁸³ انظر ص : 61-62.

⁸⁴ التحرير والتنوير : 51/1.

المبحث الثاني : الجانب التطبيقي

القراءات في تفسير التحرير والتنوير : نماذج وتعليقات

أ- التوسع في توجيه القراءات :

قال الشيخ ابن عاشور رحمه الله في توجيه القراءة بضم هاء (وهو) (البقرة : 29) والقراءة بإسكانها : "وقرأ الجمهور هاء" وهو "بالضم على الأصل، وقرأها قالون وأبو عمرو والكسائي وأبو جعفر بالسكون للتخفيف عند دخول حرف العطف عليه، والسكون أكثر من الضم في كلامهم، وذلك مع الواو والفاء ولا م الابتداء، ووجهه أن الحروف التي هي على حرف واحد إذا دخلت على الكلمة تنزلت منزلة الجزء منها فصارت الكلمة ثقيلة بدخول ذلك الحرف فيها، فخفت بالسكون كما فعلوا ذلك في حركة لام الأمر مع الواو والفاء، ومما يدل على أن أفصح لغات العرب إسكان الهاء من (هو) إذا دخل عليه حرف، أنك تجده في الشعر فلا يتزن البيت إلا بقراءة الهاء ساكنة، ولا تكاد تجد غير ذلك بحيث لا يمكن دعوى أنه ضرورة".⁸⁵

ولو قارنا ما قاله الشيخ الطاهر هنا بما قاله ابن خالويه (ت. 370هـ/ 980م) مثلاً في كتابه "الحجة في القراءات السبع" لوجدنا بينهما فرقاً كبيراً، وبونا شاسعاً، فعبارته مجملة، بينما عبارة الشيخ ابن عاشور مبيّنة، وفيما يلي كلام ابن خالويه : "فالحجة لمن أسكن أنه لما اتصلت هذه الهاء بهذه الحروف أسكنت تخفيفاً كما أسكنت لام الأمر في قوله تعالى (وَلْيَعْفُوا وَلْيَصْفَحُوا) (النور: 22)".⁸⁶

⁸⁵ التحرير والتنوير : 387/1

⁸⁶ ص : 73.

ب- الاستدراك على العلماء السابقين :

قال الشيخ ابن عاشور رحمه الله في توجيه القراءة بدون ألف في (ملك) (الفتاحة:4) والقراءة بالألف (مالك)⁸⁷ : "وقد تصدى المفسرون والمحتجون للقراءات لبيان ما في كل من قراءة (ملك) بدون ألف، وقراءة (مالك) بالألف من خصوصيات، بحسب قصر النظر على مفهوم كلمة ملك ومفهوم كلمة مالك، وغفلوا عن إضافة الكلمة إلى يوم الدين، فاما والكلمة مضافة إلى يوم الدين، فقد استويا في إفادة أنه المتصرف في شؤون ذلك اليوم دون شبهة مشارك. ولا محيص عن اعتبار التوسع في إضافة ملك أو مالك إلى يوم بتأويل : "شؤون يوم الدين"⁸⁸.

ج- ترجيح قراءة على أخرى :

قال الشيخ الطاهر رحمه الله بعد توجيه القراءة بالصاد في (الصراط) (الفتاحة:6)، والقراءة بالسين (السراط) : "والقراءة بالصاد هي الراجحة لموافقتها رسم المصحف وكونها اللغة الفصحى"⁸⁹.

والشيخ يرى جواز ترجيح بعض القراءات على بعضها الآخر، رغم أنه لم يصرح بذلك، ولكن المفهوم من بحثه في المقدمة السادسة في هذا الموضوع، حيث أورد أمثلة على العلماء الذين لا يرون مانعا من ترجيح قراءة على غيرها، وعرض فتوى ابن رشد (ت.520هـ/1126م) في جوازه، وفيها بيان لمجال هذا الترجيح وهو الإعراب والرواية واليسر في النطق، وذلك في قوله : ... "لكونها أظهر من جهة الإعراب، وأصح في النقل، وأيسر في اللفظ فلا ينكر ذلك"⁹⁰.

⁸⁷ قرأ عاصم والكسائي ويعقوب وخلف بالألف والباقون بدون (راجع : القراءات العشر المتواترة:1)

⁸⁸ التحرير والتنوير : 175/1.

⁸⁹ م، ن : 190/1. والملاحظ أن القراءة بالسين هي قراءة قنبل ورويس، والقراءة بالصاد هي قراءة الباقيين ما عدا حمزة الذي يقرأ بالإشمام. (راجع، القراءات العشر المتواترة:1).

⁹⁰ التحرير والتنوير : 62/1.

د- بيان الوجوه البلاغية عند توجيه القراءات :

(1) قال الشيخ ابن عاشور رحمه الله في توجيه القراءة بنصب (آدم) ورفع (كلمات) في قوله تعالى (فتلقى آدم من ربه كلمات) (البقرة: 37) : "وقراه ابن كثير بنصب (آدم) ورفع (كلمات) على تأويل تلقى بمعنى بلغته كلمات، فيكون التلقي مجازا عن البلوغ بعلاقة السببية"⁹¹.

(2) قال الشيخ الطاهر رحمه الله في توجه القراءة بتشديد اللام⁹² في قوله (ولمُلئت منهم رُعبًا) (الكهف: 18)، محللا الصورة الفنية في الفعل : "اي : ملاك الرعب ... والمَلءُ : كون المظروف حالاً في جميع فراغ الظرف، بحيث لا تبقى في الظرف سعة لزيادة شيء من المظروف فُمثلت الصفة النفسية بالمظروف، ومثل عقل الإنسان بالظرف، ومثل تمكن الصفة من النفس، بحيث لا يخالطها تفكير في غيرها بملء الظرف بالمظروف، فكان في قوله "مُلئت" استعارة تمثيلية، وعكسه قوله تعالى (وأصبح فؤاد أم موسى فارغا) (القصص: 10)"⁹³.

(3) قال الشيخ ابن عاشور رحمه الله في توجيه قراءة الجمهور "فَعِمِيَّت"⁹⁴ في قوله تعالى (قال يا قوم أرايتم إن كنت على بينة من ربي وآتاني رحمة من عنده فَعِمِيَّت عليكم أنلزمكموها وأنتم لها كارهون) (هود: 28)، موجّها معنى الفعل إلى "خَفِيَّت"، وذاها إلى أنها استعارة : "... إذ شُبّهت الحجة التي لم يدركها المخاطبون بالعمياء، في أنها لم تصل إلى عقولهم، كما أن الأعمى لا يهتدي للوصول إلى مقصده، فلا يصل إليه. ولما ضُمّن الفعل معنى الخفاء عُذّي الفعل "عِمِيَّت" بالحرف "على" تجريدا للاستعارة ... ومن بديع هذه الاستعارة هنا : أنّ فيها طباقا لمقابلة قولهم في مجادلته (ما نراك إلا بشرا) (هود : 27) ... فقابل نوح عليه السلام كلامهم مقابلة بالمعنى واللفظ، إذ جعل عدم رؤيتهم من قبيل العمى. وعطف "عِميت" بفاء

⁹¹ م، ن 439/1. والملاحظ أن القراء العشرة باستثناء المكي قرأوا برفع ﴿آدم﴾ ونصب

﴿كلمات﴾ (راجع، م، ن : 6).

⁹² وهي قراءة نافع والمكي (راجع، م، ن : 295).

⁹³ التحرير والتنوير: 282/15.

⁹⁴ قرأ حفص وحزمة، والكسائي وخلف : "فَعُمِيَّت" والباقون "فَعِمِيَّت" (راجع، م، ن : 224).

التعقيب، إيماء إلى عدم الفترة بين إيتانه البينة والرحمة، وبين خفائها عليهم، وهو تعريض لهم بأنهم بأدروا بالإنكار قبل التأمل⁹⁵.

ويظهر من خلال هذه النماذج الثلاثة في بيان الوجوه البلاغية، والكشف عن أسرار التعبير القرآني في مختلف القراءات القرآنية، وإبراز ما في القراءات المتواترة من إعجاز بياني، ما حبا الله به شيخنا العزيز من رسوخ قدم في علوم البلاغة، ومن براعة في توظيف معلوماته في هذه العلوم خدمة لتوجيه القراءات القرآنية، ويعتبر الشيخ الطاهر من العلماء القليلين الذين وجَّهوا عنايتهم إلى دراسة الجوانب البلاغية في القراءات المتواترة، فمعلوم أن جل جهود العلماء في هذا المضمار كانت تدور حول ما تلتقي عليه القراءات، وليس حول ما تختلف فيه.⁹⁶

هـ مناقشته لترجيحات المفسرين لبعض القراءات :

(1) قال الشيخ الطاهر رحمه الله، رادًا على الطبري (ت. 310هـ/ 922م) في ترجيحه قراءة التشديد في (يَطْهَرْنَ) (البقرة: 222): "ورجَّح الطبري قراءة التشديد قائلاً: "الإجماع الأمة على أنه حرام على الرجل أن يقرب امرأته بعد انقطاع الدم عنها حتى تطهر"، وهو مردود بأن لا حاجة إلى الاستدلال بدليل الإجماع ولا إلى ترجيح القراءة به، لأن اللفظ كاف في إفادة المنع من قربان الرجل امرأته حتى تطهر بدليل مفهوم الشرط في قوله (فإذا تطهَّرن)"⁹⁷.

(2) قال الشيخ ابن عاشور رحمه الله بعد ذكر القراءتين في قوله تعالى (فإذا برَّقَ البَصَرُ) (القيامة: 7) بفتح الراء وكسرها : "ومأل معنى القراءتين واحد، وهو الكناية عن الفزع والرعب، كقوله تعالى (واقترب الوعد الحق فإذا هي شاخصة أبصار الذين كفروا) فلا وجه لترجيح الطبري قراءة الجمهور [بالكسر]، على قراءة نافع

⁹⁵ التحرير والتنوير : 52/12.

⁹⁶ من الدراسات الهامة في هذا الموضوع كتاب بعنوان "الإعجاز البياني في ضوء القراءات القرآنية المتواترة" تأليف : د. أحمد الخراط. نشر مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف المدينة المنورة، 1426هـ. والملاحظ أن صاحب هذا الكتاب أحال كثيرا على تفسير التحرير والتنوير موردا عدة نماذج متعلقة بالإعجاز البلاغي في القراءات القرآنية المتواترة.

⁹⁷ التحرير والتنوير : 368/ 2.

وأبي جعفر [بالفتح] لا من جهة اللفظ ولا من جهة المعنى ولا من مقتضى التفسير⁹⁸.

والملاحظ أن الشيخ أوفى بوعده الذي قطعه في المقدمة السادسة⁹⁹ بذكر رأيه في بعض ترجيحات المفسرين للقراءات خلال التفسير، وفي هذين النموذجين اللذين نقد فيهما ترجيح الطبري خير دليل على ذلك.

و- دفاعه عن القراءات المتواترة في مواجهة بعض النحاة والمفسرين :

1) قال الشيخ ابن عاشور رحمه الله، بعد ذكر القراءتين وتوجيههما في قوله تعالى (واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام) (النساء : 1) بنصب (والأرحام) وجرّها (الأرحام) : "... وإن أباه [أي ما فعله حمزة من القراءة بالجر] جمهور النحاة استعظاما لعطف الاسم [الظاهر] على الضمير المجرور بدون إعادة الجار، حتى قال المبرد : "لو قرأ الإمام بهاته القراءة لأخذت نعلي، وخرجت من الصلاة" وهذا من ضيق العطن، وغرور بأن العربية منحصرة فيما يعلمه، ولقد أصاب ابن مالك في تجويزه العطف على المجرور بدون إعادة الجار".¹⁰⁰

2) قال الشيخ الطاهر رحمه الله، رادا على الزمخشري (ت. 538هـ/1143م) الذي قدح في قراءة ابن عامر (ت. 118هـ/736م) لقوله تعالى (وكذلك زَيْنٌ لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم) (الأنعام: 137) ببناء (زَيْن) للمفعول، وبرفع قتل) ونصب (أولادهم) وخفض (شركائهم) : "وهذا جري على عادة الزمخشري في توهين القراءات المتواترة، إذا خالفت ما دُونَ عليه علم النحو، لتوهمه أن القراءات اختيارية وأقيسة من القراء، وإنما هي روايات صحيحة متواترة، وفي الإعراب

⁹⁸ م، ن : 344/29.

⁹⁹ م، ن : 62/1.

¹⁰⁰ التحرير والتنوير : 217/4-218. والملاحظ أن حمزه انفرد بقراءة الكسر من بين القراء العشرة الذين قرأوا بالنصب (راجع، القراءات العشر المتواترة: 77).

دلالة على المقصود لا تنكأ الفصاحة ... والقراء حجة على النحاة دون العكس".¹⁰¹

(3) قال الشيخ ابن عاشور رحمه الله، بعد أن أورد القراءتين في قوله تعالى (وما أنتم بمُصْرَخِيّ) (إبراهيم: 22): "وقد أثبتته [أي الكسر في (بُصْرَخِيّ)] سند قراءة حمزة، وقد تحامل عليه الزجاج وتبعه الزمخشري ... والذي يظهر لي أن هذه القراءة قرأ بها بنو يربوع من تميم، وبنو عجل بن لجيم من بكر بن وائل ... وهذه الشروط [أي شروط القراءة الصحيحة] متوفرة في قراءة حمزة ... بحيث لو ثرى بها في الصلاة لصحت عند مالك وأصحابه".¹⁰²

(4) قال الشيخ الطاهر رحمه الله، رادا على الطبري (ت. 310هـ/922م)، الذي طعن في قراءة الإضافة في قوله تعالى (فجزاء مثل) (المائدة : 95)، وهي قراءة نافع (ت. 169هـ/785م)، والمكي (ت. 120هـ/737م)، والبصري (ت. 154هـ/770م)، والشامي (ت. 118هـ/736م)، وأبي جعفر (ت. 130هـ/747م)¹⁰³: "وقد اجتراً الطبري فقال : أن لا وجه لقراءة الإضافة، وذلك وهم منه ، وغفلة عن وجوه تصاريف الكلام العربي"¹⁰⁴.

ويظهر من خلال هذه النماذج وغيرها أن الشيخ رحمه الله غيور على القراءات الصحيحة المتواترة التي طعن فيها النحاة بحجة مخالفتها للقواعد التي أصلوها بعيدا عن اعتماد هذه القراءات القرآنية، وقد ناقشهم مناقشة علمية مفحمة، إلا أنه في بعض الأحيان - النادرة - يقصّر في الدفاع عن القراءات الصحيحة المتواترة تأثرا بمذاهب بعض النحاة، وذلك مثل موقفه من قراءة الإمام أبي جعفر (ت. 130هـ/747م) لقوله تعالى (وإذا قلنا للملائكة اسجدوا لآدم) (البقرة: 34) بضم التاء وصلا، فيقول في تفسير هذه الآية : "وقرأ أبو جعفر في أشهر الرواية عنه "للملائكة اسجدوا" بضمه على التاء في حال الوصل، على إثبات حركة التاء لضمة

¹⁰¹ التحرير والتنوير : 102/8-103.

¹⁰² م، ن : 221-220/13. والملاحظ أن حمزة انفرد بقراءة الكسر من بين القراء العشرة (راجع، م، ن : 258).

¹⁰³ راجع، القراءات العشر المتواترة : 123.

¹⁰⁴ التحرير والتنوير : 47/7.

الجيم في اسجدوا لعدم الاعتداد بالساكن الفاصل بين الحرفين، لأنه حاجز غير حصين، وقراءته هذه رواية، وهي جرت على لغة ضعيفة في مثل هذا، فلذلك قال الزجاج والفارسي : هذا خطأ من أبي جعفر، وقال الزمخشري : لا يجوز استهلاك الحركة الإعرابية بحركة الإتياع إلا في لغة ضعيفة كقراءة الحسن الحمد لله - بكسر الدال - قال ابن جني : وإنما يجوز هذا الذي ذهب إليه أبو جعفر إذا كان ما قبل الهمزة ساكناً صحيحاً نحو "وقالت أخرج عليهن" في سورة يوسف هـ وإنما حملوا عليه هذه الحملة لأن قراءته معدودة في القراءات المتواترة، فما كان يحسن فيها مثل هذا الشذوذ، وإن كان شذوذاً في وجوه الأداء لا يخالف رسم المصحف.¹⁰⁵

ويظهر من كلام الشيخ ابن عاشور أنه متأثر برأي النحاة المذكورين، معتبراً شذوذ أبي جعفر في هذه القراءة، ومهوناً - شيئاً ما - من شأنه، وذلك لأنه لا يخالف رسم المصحف العثماني. كما يبدو أنه غير مقتنع بالتوجيه الذي وجّه به العلماء قراءته. وهنا نناقش الشيخ الطاهر، ولا نرتضي منه هذا الموقف الذي خالف فيه قاعدته في الدفاع عن القراءات المتواترة، واعتباره أن القراء حجة على النحاة دون العكس كما صرح بذلك أكثر من مرة، وتأكيداً على أن القراءات الصحيحة المتواترة مسندة، وأنها ليست اختيارية من القراء، وذلك من خمسة وجوه :

أولها : أن أبا جعفر لم ينفرد بهذه القراءة، بل قرأ بها غيره من السلف، وقد رواها الإمام ابن الجزري (ت. 833هـ/1429م) عن قتيبة عن الكساني من طريق أبي خالد، وقرأ بها أيضاً الأعمش، كما قرأ بها الإمام ابن الجزري من كتاب المبهج وغيره.¹⁰⁶

وثانيها : ثبوت مثلها في لغة العرب، وذلك لأنها تستنتل الانتقال من الكسرة إلى الضمة، فوجه الضم إجراء الكسرة اللازمة مجرى العارضة، وهذا ثبت في لهجة أزد شنوءة¹⁰⁷ فكيف ينكر ؟

¹⁰⁵ م، ن : 423/1.

¹⁰⁶ ابن الجزري، النشر : 211-210/2.

¹⁰⁷ أبو حيان، البحر المحيط : 152/ 1، ابن الجزري، م، ن.

وثالثها : توجيه هذه القراءة أيضا بأنه نوى الوقف على التاء فسكنها، ثم حركها بالضم إنباعا لضمّة الجيم، وهذا من إجراء الوصل مجرى الوقف.¹⁰⁸

ورابعها : أنه ضم التاء لشبهها بهمزة الوصل، ووجه الشبه أن الهمزة الوصلية تسقط في الدّرج لأنها ليست أصلية، والتاء في لفظ (الملانكة) تسقط أيضا لأنها غير أصلية، إذ يقولون : "الملانك".¹⁰⁹

وخامسا : أنّ اللغة العربية تحرص على الانسجام الصوتي والإنباع مثل حرصها على الإعراب.¹¹⁰

قال أبو حيان النحوي المفسر (ت.745هـ/1345م) : "... وقد نقل أنها لغة أزد شنوءة، فلا ينبغي أن يُخطأ القارئ بها ولا يغلط، والقارئ أبو جعفر أحد القراء المشاهير، الذين أخذوا القرآن عرضا عن عبد الله بن عباس وغيره من الصحابة، وهو شيخ نافع بن أبي نعيم أحد القراء السبعة".¹¹¹

ونعود أخيرا إلى سؤاليين بقي الجواب عنهما، أولهما : هل طبق الشيخ ابن عاشور المنهج الذي رسمه لنفسه في معالجة القراءات أثناء التفسير؟

وثانيهما : هل كان الشيخ ابن عاشور مجرد ناقل في مجال القراءات، أم له إضافة علمية ؟

وللجواب على السؤال الأول أقول : نعم طبق الشيخ الطاهر المنهج الذي رسمه لنفسه في معالجة القراءات أثناء التفسير، فقد التزم ألا يتعرض للقراءات الشاذة، أي أن يقتصر على القراءات العشر المتواترة، وقد وقى بهذا الالتزام، ولا يضره التعرض في بعض الأحيان إلى القراءات الشاذة،¹¹² لأن ذلك عرضي وليس أصليا.

كما أنه وقى بوعده في مناقشة بعض المفسرين في ترجيحاتهم للقراءات.

¹⁰⁸ العكبري ، إملاء ما من به الرحمن : 30.

¹⁰⁹ أبو حيان، م، ن.

¹¹⁰ الجندي، اللهجات العربية في التراث : 189-188/1.

¹¹¹ أبو حيان، م، ن.

¹¹² انظر مثلا : التحرير والتنوير : 449/2، 131/3، 8/10.

وللجواب على السؤال الثاني أقول : لم يكن الشيخ ابن عاشور رحمه الله مجرد ناقل في مجال القراءات، بل له إضافة علمية، وحضور شخصية قوي، في أكثر من جانب، ومن ذلك استدراكه على المفسرين والمحتجّين للقراءات في بعض المسائل، ونقدهم لقصر نظرهم فيها، وترجيحه بعض القراءات على بعض، وإبراعة في بيان الوجوه البلاغية عند توجيه القراءات، ومناقشته لترجيحات بعض المفسرين الكبار.

الخاتمة :

الحمد لله الذي ييسر إتمام هذا البحث حول القراءات في تفسير التحرير والتنوير لشيخ الإسلام محمد الطاهر ابن عاشور رحمه الله.

وقد ركزت الدراسة على المقدمة السادسة في القراءات، عارضا لأهم ما جاء فيها من معلومات حول القراءات وآراء الشيخ الطاهر في هذا المجال، ومعلّقا على ذلك، وقد تناولت تعليقاتي توضيح بعض المصطلحات الفنية، وكذلك مساندا للشيخ في بعض آرائه الصائبة في مجال القراءات، ومناقشا لبعض الباحثين في فهمهم لبعض المسائل، ومفصلا القول في بعض ما أجمله الشيخ الطاهر مثل إشارته إلى المسألة الخلافية في تواتر القراءات بين ابن عرفة وابن لبّ، ومستدركا على الشيخ ابن عاشور في بعض المسائل، مثل الخريطة الصوتية للقراءات المقروء بها في هذا العصر، ومناقشا له في بعض الجوانب المنهجية والعلمية.

وقد انتهيت في هذا البحث بحمد الله تعالى إلى بعض النتائج، أذكر فيما يلي أهمهما:

- إن الشيخ الطاهر رحمه الله وفق في بيان العلاقة بين القراءات والتفسير.
- سداد رأي الشيخ ابن عاشور في مسألة اشتراط التواتر في سند القراءات المقبولة، وفي قضية نزول القرآن على سبعة أحرف.
- عدم تحرير الشيخ لمفهوم مصطلح "الاختيار" عند القراء، وهذا سبب قوله بجواز الاجتهاد في القراءة، وبيان ضعفه بالأدلة العلمية.
- عناية الشيخ ابن عاشور الفائقة بتوجيه القراءات العشر المتواترة وإضافته العلمية الهامة في مجال القراءات.

- إن الشيخ الطاهر من العلماء القلائل الذي وجهوا عنايتهم إلى دراسة الجوانب البلاغية الدقيقة في القراءات المتواترة.

المصادر والمراجع

* الكتب والمقالات :

- 📖 الأمير (محمد) : حاشية على مغني اللبيب لابن هشام. دار إحياء الكتب العربية، الحلبي، مصر، د.ت.
- 📖 البخاري (محمد بن إسماعيل) : الصحيح. ضمن موسوعة السنة. دار سحنون تونس، ودار الدعوة إسطنبول، ط 2، 1413هـ-1992م.
- 📖 الجزائري (طاهر) : التبيان لبعض المباحث المتعلقة بالقرآن. مطبعة المنار، مصر، ط 1، 1334هـ.
- 📖 ابن الجزري (محمد بن محمد) :- التمهيد في علم التجويد. تحقيق : غانم قدوري حمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط 1، 1407هـ-1986م.
- غاية النهاية. نشر برجستراسر. ط 2، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1400هـ-1980م.
- النشر في القراءات العشر. تصحيح : علي محمد الضباع، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، د.ت.
- 📖 الجلال المحلي (محمد بن أحمد) : شرح جمع الجوامع لابن السبكي. مطبوع مع متن جمع الجوامع ومع حاشية البناني. مطبعة دار إحياء الكتب العربية.
- 📖 الجندي (أحمد) : اللهجات العربية في التراث، الدار العربية للكتاب، ليبيا، تونس، 1983م.
- 📖 أبو حيان (محمد بن يوسف) : البحر المحيط. مطبعة السعادة، مصر، ط 1، 1328هـ.

- 📖 ابن خالويه (الحسين بن أحمد) : الحجة في القراءات السبع تحقيق وشرح: عبد العال سالم مكرم، ط 2، دار الشروق، بيروت، القاهرة، 1397هـ-1977م.
- 📖 الخنّ (مصطفى سعيد) : أثر الاختلاف في القواعد الأصولية في اختلاف الفقهاء. مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، 1402هـ-1982م.
- 📖 راجح (محمد كريم) : القراءات العشر المتواترة. مطبوع على هامش مصحف شريف برواية حفص. دار المهاجر للنشر والتوزيع، المدينة المنورة، ط 3، 1414هـ-1994م.
- 📖 الرازي (فخر الدين) : مفاتيح الغيب. دار الفكر، بيروت، ط2، 1403هـ-1983م.
- 📖 السيوطي (عبد الرحمن بن أبي بكر) : الإتيان في علوم القرآن. المكتبة الثقافية، بيروت، 1973م.
- 📖 الشاطبي (القاسم بن فيره) : حرز الأمانى ووجه التهاني. مطبعة الحلبي، مصر، 1347هـ.
- 📖 الطباع (إياد خالد) : محمد الطاهر ابن عاشور علامة الفقه وأصوله والتفسير وعلومه، دار القلم، دمشق، ط1، 1426هـ-2005م.
- 📖 ابن عاشور (محمد الطاهر) : التحرير والتنوير. الدار التونسية للنشر، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان. د.ت.
- 📖 العبيدي (فتحي) :- الجمع بالقراءات المتواترة. دار ابن حزم، بيروت، ط 1، 1427هـ-2006م.

- كليات التجويد والقراءات. أطروحة دكتوراه الدولة، بحث مرقون (623ص)، السنة الجامعية : 1419-1420هـ/1998-1999م).

- الدوري. مدخل بموسوعة أعلام العلماء والأدباء العرب والمسلمين، دار الجيل، بيروت، ط 1، 1427هـ-2007م (ج 9 من ص 389 إلى ص 396).

- عاصم. مدخل بالموسوعة المذكورة تحت الطبع.

- ابن لبّ. مدخل بالموسوعة المذكورة تحت الطبع.

📖 العكبري (أبو البقاء عبد الله بن الحسين) : إملأ ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن. دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1399هـ-1979م.

📖 العلي (هيا ثامر) * الشيخ محمد الطاهر ابن عاشور ومنهجه في تفسيره التحرير والتنوير. دار الثقافة، الدوحة، قطر، 1994م.

📖 أبو عمرو الداني (عثمان بن سعيد) : جامع البيان في القراءات السبع. تحقيق : عبد الرحيم الطرهوني ويحيى مراد، دار الحديث : القاهرة، مصر، 1427هـ-2006م.

📖 الغالي (بلقاسم) : شيخ الجامع الأعظم محمد الطاهر ابن عاشور حياته وآثاره. دار ابن حزم، بيروت، ط1، 1417هـ-1996م.

📖 قابة (عبد الحليم) : القراءات القرآنية : تاريخها، ثبوتها، حجبتها، وأحكامها. دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1999م.

📖 ابن القاصح (علي بن عثمان) : سراج القاري المبتدي. ط، الحلبي، مصر، ط3، 1375هـ-1955م.

📖 القاضي (عبد الفتاح) : البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط1، 1401هـ-1981م.

📖 القرطبي (محمد بن أحمد) : الجامع لأحكام القرآن. نشر دار الكتب المصرية، مطبعة دار الكتب، القاهرة، ط2، 1384هـ-1964م.

📖 المارغني (إبراهيم) : النجوم الطوالع على الدرر اللوامع في أصل مقرأ الإمام نافع. المطبعة التونسية، 1354هـ-1935م.

📖 المرصفي (عبد الفتاح) : الطريق المأمون إلى أصول رواية قالون. ط الحلبي، ط1، مصر، 1970م.

📖 ابن منصور (عثمان) : البشر في نقد المقدمات العشر. ط الشركة التونسية لفنون الرسم. تونس. د.ت.

📖 النوري (علي) :- تنبيه الغافلين. تحقيق : الشيخ عثمان العياري، والشيخ محمد الشاذلي النيفر. مؤسسات عبد الكريم بن عبد الله، تونس 1974م.

- غيث النفع في القراءات السبع. طبع على هامش شرح ابن

القاصح على الشاطبية المسمى سراج القارئ، دار الفكر، د.ت.

📖 الونشريسي (أحمد يحيى) : المعيار. طبع بعناية : محمد جحي وجماعة، دار

العرب الإسلامي، بيروت، 1401هـ-1981م.

*** دوائر المعارف :**

📖 دائرة المعارف التونسية. وزارة الثقافة والإعلام، بيت الحكمة - قرطاج،

تونس، الكراس 1990/1م (مقال بعنوان : "الشيخ محمد الطاهر بن عاشور

(1879-1973)، د. محمد العزيز ابن عاشور. ص : 40-46).

*** المواقع على الشبكة العالمية للمعلومات : "الأنترنت" :**

- quran.com

- <http://www.ibnamin.com/recitations-current-places.htm>

المحتوى

الصفحة	العنوان
36	المقدمة
38	تمهيد
38	أ- التعريف بالمفسر الشيخ محمد الطاهر ابن عاشور
40	ب- التعريف بتفسير التحرير والتنوير
41	ج- التعريف بالقراءات القرآنية
42	المبحث الأول : الجانب النظري : القراءات من خلال المقدمة السادسة
42	أ- عرض وتعليق
55	ب- نقد ومناقشة
	المبحث الثاني : الجانب التطبيقي : القراءات في تفسير التحرير والتنوير :
68	نماذج وتعليقات
68	أ- التوسع في توجيه القراءات
69	ب- الاستدراك على العلماء السابقين
69	ج- ترجيح قراءة على أخرى
70	د- بيان الوجوه البلاغية عند توجيه القراءات
71	هـ- مناقشته لترجيحات المفسرين لبعض القراءات
72	و- دفاعه عن القراءات المتواترة في مواجهة بعض النحاة والمفسرين
76	الخاتمة
77	المصادر والمراجع
81	المحتوى